

عمل وعدالة اجتماعية

النقابات في الجزائر

التاريخ، الحالة الراهنة والسيناريوهات

ناصر جابي

بالتعاون مع فضيلة عكاش،
حسين زبيري و سمير لرابي

جانفي 2020



على الرّغم من قوّته وإمكاناته الكبيرة، إلا أنّ إ.ع.ع.ج. محدود بسبب البيروقراطية النقابية التابعة له، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح القوّة السياسيّة والاقتصاديّة على الصّعدين المحلي والمركزيّ.



يتوقّف مستقبل النقابات المستقلة على استعداد الجهات الفاعلة للتغلب على الرّؤى المتباينة والصّراعات على القيادة، فضلاً عن المعاملة التي ستحصل عليها من طرف السّلطات العامّة.



يشير التّطوّر الجاري إلى أنّ تحولات ستظهر على مستوى النقابات، سواء المستقلة، أو إ.ع.ع.ج. وحتى على مستوى السّلطات العامّة.

فهرس

3	مقدمة	1
4	تطور العمل النقابي في الجزائر	2
4	الجزور التاريخية	
5	الحركة النقابية بعد الاستقلال	
6	أهم التحوّلات السياسية والاقتصادية	
6	الإطار التشريعي	
6	ولادة العمل النقابي المستقل	
7	عراقيل قضائية وسياسية	
8	إ.ع.ع. ج في مواجهة التعددية النقابية	
8	صعود الإسلام السياسي	
10	نظرة شاملة لسوق العمل الجزائري	3
10	تطور سوق العمل	
11	مؤشرات العمل في الجزائر بين 2000 و 2018	
13	الضمان الاجتماعي والسياسة الليبرالية	
14	العمل النقابي الحر : رهانات و استراتيجيّة	4
14	النقابات المستقلة الأكثر نشاطاً	
15	العمل النقابي وأشكال الاحتجاج	
18	تحديات وعراقيل النشاط النقابي	
18	ما الذي جلبته التعددية النقابية للجزائر ؟	
20	النقابات المستقلة من 2002م إلى يومنا هذا	5
20	عن صعوبة الاعتراف بالفعل النقابي	
20	رفض التفاوض	
21	الغياب شبه التام للتغطية النقابية في القطاع الخاص	
21	عودة النضالات النقابية	
22	حدود الحركة النقابية في الجزائر	6
22	عن النخبة النقابية	
23	نساء ونقابات	
23	النقابات والإعلام	
23	من المطالب الفئوية إلى الكونفدرالية النقابية	
25	أفاق	7
26	ملحق : المنظمات النقابية المرخصة من طرف وزارة العمل	
31	مراجع	
32	قائمة الرسوم البيانية	

مقدمة

2018. إضافة إلى ذلك، ساهمت هذه النقابات في عدد من جولات التفاوض الجماعية مع ممثلي الجهات الوصية في قطاعي الصحة والتربية، حيث توصلت إلى زيادات في الأجور وبعض التحسينات في ظروف العمل.

وبهذا، ساهمت هذه التجربة النقابية الجديدة في صعود نخبة نقابية برزت أكثر فأكثر من خلال ظهورها في العديد من وسائل الإعلام، وأيضاً من خلال مشاركتها في المفاوضات. لذلك ستكون مسألة إعادة إنتاج النخبة النقابية أحد محاور هذه الدراسة، على وجه الخصوص، في سياق إعلامي سمعي بصري متعدد، لا تحتكر فيه الدولة الصورة والمعلومة كما كانت من قبل. وصار من الممكن للنخب النقابية الجديدة الظهور في المشهد العام والتعبير في وسائل إعلام ثقيلة (حوالي 60 قناة تلفزيونية) رغم تحفظ السلطات العمومية. في الواقع، ما عدا الاعتراف القانوني النصي، لا زالت السلطات العمومية تقاوم فكرة الاعتراف بالنقابات المستقلة باعتبارها منسقة لا غنى عنه وشريكا اجتماعياً مستقلاً قائماً بذاته.

سنسلط الضوء في هذه الدراسة أيضاً على الطابع الفئوي لمطالب النقابات القطاعية. ونحلل أيضاً درجة ضعفها المؤسساتي وكذا نقص التمثيل النسوي داخل الهياكل القيادية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، بالرغم من الحضور الكبير للنساء العاملات في القطاعات التي تغطيها النقابات المستقلة (صحة وتعليم). سنقوم أيضاً بدراسة كمية لمسألة غياب النساء؛ سواء كن مناضلات أو قيادات، في كل نقابة مدروسة حتى نصل إلى استخلاص توجيهات يمكنها المساعدة في حل هذه المسألة لاحقاً.

سنحاول أيضاً تحديد أهم التحديات التي تواجه الحركة النقابية التاريخية أو المستقلة في إطار الليبرالية العالمية، وأخيراً، وضع السيناريوهات الممكنة للتطور المستقبلي للحركة النقابية المستقلة وكذا المركزية النقابية التاريخية.

في الأخير، ومن خلال هذه الدراسة، نكون قد حاولنا قياس تطور هذه الخريطة النقابية في وقت تعيش فيه الجزائر ومنذ 22 فيفري 2019 حراكاً شعبياً ضخماً يطالب بتغيير سياسي جذري. هذا الحراك الشعبي الذي يشهد مشاركة نشطة للنقابات المستقلة، وكذا لنقابيين ينتمون لقواعد المركزية النقابية. حيث عرفت هذه الأخيرة تغييراً على رأس إدارتها، في سياق الحراك المطالب بالرحيل المستعجل لمجيد سيدي السعيد الذي بقي على رأس المنظمة منذ اغتيال الزاحل عبد الحق بن حمودة في جانفي 1997، إلى غاية جوان 2019، تاريخ مغادرته وتعيينه بسمير لباطشة. فترة طويلة عرفت خلالها سياسة المركزية النقابية تقارباً واضحاً مع مواقف السلطة وحتى مع أرباب العمل الخواص.

تقترح هذه الدراسة تقديم عرض شامل عن الحركة النقابية الجزائرية وتطورها، تُعيد من خلاله رسم خريطة تطور العمل النقابي في الجزائر منذ بداياته، أي منذ الاستعمار الاستيطاني، عندما لم يُمنح الحق النقابي للجزائريين إلا بصفة منقوصة ومتأخرة تاريخياً، وصولاً إلى تكريس أول تجربة نقابية تعددية في الجزائر مع فجر ثورة التحرير. ثم نقوم بتحليل خصوصيات النضالات السياسية ومطالب النقابة الأحادية خلال فترة حكم الحزب الواحد والاقتصاد الموجه، بداية من سنوات الاستقلال الأولى. لنقوم بعد ذلك بمسح شامل لتطور الحركة النقابية في عصر التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية النسبية.

منذ الاعتراف بالتعددية النقابية، ولدت ستون منظمة نقابية مستقلة يُعيد سنة 1990م، إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين (إ.ع.ج)، الذي يُعتبر المركزية النقابية التاريخية في الجزائر. واصلت هذه الأخيرة مهمتها التقليدية في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية للأجراء في المجالات التي احتفظت فيها الدولة بدورها التشغيلي، مثل قطاعات الطاقة والقطاع العام الصناعي، ولكنها اصطدمت منذ ذلك الوقت بتحديات جديدة يفرضها الإطار الدستوري الجديد، منافسة النقابات المستقلة، والمناخ الاقتصادي والأمني المضطرب.

في الواقع، يعيش إ.ع.ج. أزمة هيكلية مُستحكمة، ارتبطت بعدد من العوامل متعددة الأبعاد. تعود أولاً وقبل كل شيء إلى عامل سياسي برز مع ظهور التعددية السياسية والنقابية وصعود النقابات المستقلة التي أخذت كوابرها من صفوف القواعد النضالية للمركزية النقابية التاريخية، مُدشنة بذلك علاقات تصادمية مع هذه الأخيرة. لتتطرق بعد ذلك للانتماء السياسي لسيرري المركزية النقابية، والذين ينتسب أغلبهم إلى أحد أحزاب السلطة، إما حزب جبهة التحرير الوطني، أو التجمع الوطني الديمقراطي. يساهم هذا الانتماء في خلق علاقات خضوع تجاه السلطة السياسية، والتي تُترجم بدعم غير مشروط للإصلاحات الليبرالية رغم طابعها المناقض غالباً للعقيدة التاريخية للمركزية النقابية ذاتها (مخصصة، انفتاح عشوائي للسوق...)، ومن جهة أخرى بدعم مُعلن ونشط للسلطة القائمة خلال مختلف المواعيد الانتخابية وباقي الاستفتاءات والمواعيد السياسية الهامة.

من الضروري أيضاً الإشارة إلى العامل الاقتصادي، المرتبط ليس فقط بالفشل المتزايد للقطاع العام الصناعي، المعقل التاريخي لنضالات المركزية النقابية، بل أيضاً بالبرلة الاقتصادية النسبية التي سمحت بتطور قطاع خاص هش، يتميز في الأساس بتعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُوظف أقل من خمسة أجراء، أغلبهم بعقود عمل مؤقتة أو غير مؤمن عليهم. يمثل هذا التطور تحدياً جاداً ل.إ.ع.ج. والذي عليه أن يعمل للتجذر في هذا القطاع بالرغم من الصعوبات الناجمة عن هذه الهشاشة.

نُظمت عدّة إضرابات من طرف النقابات المستقلة في الفترة الأخيرة، مثل الإضراب الذي دعا إليه المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (المعروف بـ: كنايست) في قطاع التربية، في فيفري

تطوّر العمل النقابي في الجزائر

قياسيا، حيث ضمّ أزيد من 250 ألف مُنتسب. رغم ذلك، حصلت قطيعة مع النقابات الفرنسية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وأحداث 8 ماي 1945 المُساوية، والتي لم تتدّد بها الكونفدرالية العامة للعمل CGT بشكل مباشر، دعت على إثر ذلك حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة إلى ضرورة إنشاء مركزية نقابية جزائرية، وانخفض بذلك عدد المنتسبين إلى فرع الكونفدرالية العامة للعمل في مدينة الجزائر إلى 80 ألف مناضل (Weiss 25 : 1970).

بعد سنوات قليلة، وبعد فقدانها لقوّتها وزخمها في الجزائر، قرّرت الكونفدرالية العامة للعمل CGT تأسيس منظمة نقابية جزائرية، بإدارة جزائرية، الأمر الذي تحقّق في جوان 1954 بإنشاء الاتحاد العامّ للنقابات الجزائرية (UGSA)، الذي ترأسه لخضر قايدي الذي بدأ في المطالبة بتساوي الحقوق بين العمال الجزائريين والفرنسيين. انتهى الاتحاد العامّ للنقابات الجزائرية بعد اندلاع الثورة إلى تبني المطالب الثورية الوطنية، مدركا أنّ المشكل لم يكن اقتصاديا واجتماعيا فقط، بل سياسيا أيضا. (Djabi/Kaidi 2002: 189-191). أدى هذا التطوّر في رؤية الاتحاد إلى حل من طرف الحاكم العامّ روبري لاکوست سنة 1956م.

في ذات السنة نشأت خلافات داخل الحركة الوطنية بين المصاليين المنتمين للحركة الوطنية الجزائرية التي يقودها مصالي الحاج، أحد أهمّ الزعماء الوطنيين، وبين الوسطيين في حركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة. انشقاقات مهّدت لتأسيس جبهة التحرير الوطني (الأفلاق). انعكست هذه الخلافات على الحركة النقابية مع تأسيس مركزية نقابية لكل توجّه. أنشأ المصاليون الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (USTA)، في 20 فيفري 1956م، وبعد أربعة أيام أعلنت جبهة التحرير عن تأسيس الاتحاد العامّ للعمال الجزائريين (UGTA)، أي يوم 24 فيفري 1956م.

كان الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين USTA يؤكّد على كونه يمثّل كلّ العاملات والعاملين الجزائريين، بغضّ النظر عن أصولهم وديانتهم وأرائهم السياسية. نشط هذا الاتحاد في فرنسا، بعدما منعه ظروف الحرب من العمل في الجزائر، وهناك تمكن من ضمّ الكثير من الجزائريين في فيدراليته للعمال المهاجرين في فرنسا والتي كان يها أزيد من 25 ألف مُنتسب، حيث تحوّل إليها حوالي 80 بالمئة من العمال المنضمين نقابيا للـ CGT (Simon 2004). ولم تحل هذه الفدرالية أبداً.

أما بالنسبة للإتحاد العامّ للعمال الجزائريين (UGTA)، فقد منح لنفسه دور تجنيد الطبقة العاملة الجزائرية لصالح حرب التحرير الوطنية. فنظم بناء على ذلك مظاهرة حاشدة دعماً لجبهة التحرير الوطني في الفاتح من ماي 1956م، والتي أوقف فيها القيادي عيسات إيدر ليقتل بعدها داخل سجنه. لحظة تاريخية حاسمة أخرى في نضال الحركة النقابية الجزائرية من أجل تحرير البلاد، كانت الدعوة لإضراب عامّ عُرف بـ "إضراب الثمانية أيام"، في جانفي 1957م، والذي

عاشت الجزائر أول تجربة للتعددية النقابية خلال الفترة الاستعمارية، بدأت أول الأمر تحت مظلة النقابات الفرنسية النشطة في الجزائر أو وسط العمال المهاجرين في فرنسا. خلقت فيما بعد عدة تيارات من الحركة الوطنية نقاباتها الخاصة، وفق منطق تنافسي، عكس الخلافات والانشقاقات المتأصلة في علاقاتها ببعضها.

الجزور التاريخية

تمّ الاعتراف بالحقّ النقابي في فرنسا مع تبني قانون فالداك روسو (Waldeck Rousseau) للحريّات النقابية سنة 1884. ترتّب عنه تأسيس أول مركزية نقابية فرنسية: الكونفدرالية العامة للعمل (CGT) ذات التوجّه الشيوعي، سنة 1895. رأت أولى الفروع النقابية لـ CGT النور في الجزائر بدءاً من 1898، لكن الانضمام إليها كان حكراً على المعمرين، حيث أنّ قانون الأهالي المعمول به وقتها يحظر على الجزائريين الانضمام إلى أي جمعية أو منظمة نقابية.

تضاعف عدد العمال الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا بحثاً عن العمل عشية الحرب العالمية الأولى، ليصل إلى 23 ألف مهاجر سنة 1923. وبما أنّ قانون الأهالي لا يسري مفعوله في فرنسا، انتسب العمال الجزائريون أكثر فأكثر للكونفدرالية العامة للعمل. في الواقع، فتحت هذه الأخيرة أبوابها لهؤلاء العمال غير المؤهلين، الذين التحقوا بها بمجرد وصولهم إلى فرنسا، قادمين من الجبال والقرى المحرومة فراراً من اضطهاد مُضاعف: كونهم عمالاً أولاً، وانتمائهم إلى بلد خاضع لنير الاستعمار ثانياً. برز العديد من القياديين النقابيين من بين هذه الفئة العمالية المشكّلة أساساً من عمال المصانع، فتعرّز بذلك العمل النقابي، رغم عدم توقّف الدولة الاستعمارية عن عرقلته وتغريمه.

ساهم هذا الوضع في صعود تيار راديكالي ضمن الكونفدرالية العامة للعمل، على وجه التحديد غداة الثورة البلشفية سنة 1917. في الواقع، تأثّر الأفكار الماركسية اللينينية دعا إلى الثورة ضدّ الرأسمالية والإمبريالية وكذلك إلى دعم حركات التحرر وتقرير مصير الشعوب المستعمرة.

تطوّر هذه النزعة الراديكالية اشتدّ لدرجة حدوث انشقاق داخل الكونفدرالية، التي انقسمت على إثره إلى: الكونفدرالية العامة للعمل (CGT) ذات التوجّه الوسطي، والكونفدرالية العامة للعمل الودودي (CGTU) ذات التوجّه الماركسي-اللينيني، والتي ضمت أغلبية العمال المهاجرين إلى فرنسا وقامت بتكوينهم على النضال النقابي المطليبي.

رسّخ وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا توحد كلّ قوى اليسار وسمح بإعادة توحيد الكونفدراليتين. قامت الجبهة الشعبية بإلغاء قانون الأهالي، ما سمح برفع الحظر المفروض على الجزائريين بخصوص ممارسة العمل النقابي. عندئذ انضمّ الجزائريون بقوة إلى الكونفدرالية العامة للعمل CGT، وحقق فرعها في مدينة الجزائر رقما

وحتى يستعيد التّحكم في إ. ع. ج. تبنى نظام يومين سياسة مزدوجة، فقد اعتمد سياسة استقطاب تقوم على خطاب سياسي وخيارات اقتصادية واجتماعية مواتية للعمال، نذكر منها التسيير الاشتراكي للمؤسسات، مجانية العلاج، دمقرطة التعليم الابتدائي، الوضعية العامة للعامل التي تضمن له حماية قضائية مهمة ونظام تأمين اجتماعي جد موات.

من جهة أخرى، تبنى النظام سياسة قمعية تركز على ضربات قوية خلال المؤتمرات تمس بالثورة والعمال، حيث أمر بغلق مقرات واعتقال قياديين متمردين. مارس الحزب تحكما مطلقا وانتهى بمنح نفسه حق الفيتو في اختيار المرشحين لمناصب المسؤولية في كل المنظمات الجماهيرية، ومنها إ. ع. ج. سنوات قليلة بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد، حدث فيتو مؤسساتي عبر المادة 120 من النظام الأساسي للحزب، والتي تنص بشكل واضح على أن الترشح لكل مناصب المسؤولية على مستوى الدولة والمنظمات الجماهيرية مرهون بالانتساب للحزب. لتأتي بعدها عملية تطهير واسعة مست 12 أمينا عاما على رأس الفيدراليات (Taleb 1982: 194).

في بضع سنوات، تحوّل إ. ع. ج. إلى هيكل تابع للحزب، وخاضع بالكامل لتوجيهاته. لم يمنع هذا من ظهور بعض الحركات الاجتماعية في المؤسسات العمومية، خاصة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، هذه الحركات التي جعلت عدد الإضرابات يصل إلى 1334 سنة 1979م (Chikhi 1986: 108). ومن وقتها، تصاعدت الإضرابات العمالية، خاصة أن البلاد كانت تتجه نحو أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة مع منتصف الثمانينات. بين 1983-1986م سُجّل 3528 إضرابا في القطاع العام، مُقابل 2298 في القطاع الخاص، أي ما مجموعه 5826 إضرابا في كلا القطاعين (بوزغينة 1994: 134).

في الأخير، يجدر بالذكر أنه وخلال فترة حكم الحزب الواحد المقيدة، سمحت استراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة، والتي قامت بها الدولة بطريقة جد مركزية، سمحت بخلق 1.15 مليون منصب شغل في القطاع الصناعي حتى سنة 1983م. وتعلّق الأمر بمناصب شغل دائمة بمرتبات جيدة بالنسبة للمستوى المعيشي وقتها، مرفوقة بدعم كبير للأسعار، بالإضافة إلى مجانية الخدمات العمومية الأساسية (التعليم والصحة). قادت هذه الإجراءات إلى صعود طبقة عاملة تعودت على المكاسب التي تمنحها دولة متساهلة تجاهها وكذا على إعادة توزيع اجتماعية دون مقابل اقتصادي في الغالب، وعلى سياسة أجور جامدة لا تخضع لأي منطقتي اقتصادي. سيكون لهذا الوضع عواقب على النضال من أجل المطالب والاحتجاجات في وقت التحولات الاقتصادية الليبرالية.

قُعم بطريقة وحشية من طرف السلطات الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، تراجع نشاط الحركة النقابية المطالب في كل تنظيماتها، مُفسحا المجال للنضال المسلح من أجل الاستقلال الذي كان أولوية كل المناضلين الوطنيين.

الحركة النقابية بعد الاستقلال

أعاد إ. ع. ج. تشكيل نفسه غداة الاستقلال، في محاولة لمقاومة كل سيطرة سياسية على المنظمة التي تراجع نشاطها النقابي مرة أخرى، بعد صراعها ضد الحزب والدولة لنيل استقلاليته.

بعد الاستقلال، عمل إ. ع. ج. على إعادة تنظيم نفسه بتغيير هيكله المركزي وفروعه على المستوى المحلي. كانت الأزمة السياسية لصيف 1962م بين الحكومة المؤقتة وجيش الحدود، أول اختبار لبنية العلاقة بين إ. ع. ج. والدولة. امتعاض الاتحاد من صراع الإخوة الأعداء وموقفه المعلن لصالح الإيقاف الفوري للمواجهات وإراقة الدماء، وأيضا تهديده المعلن بإضراب عام في حال سيطر أحد الفرقاء على السلطة بالقوة، أكسبه عداء أحمد بن بلة، الذي كان الحليف المدني لجيش الحدود، والذي خرج منتصرا من الصراع ليُعين على رأس الدولة، لاسيما بعد تصريحات المركزية النقابية المطالبة باستقلاليتها عن الحزب والدولة (Weiss 1970). كانت لهذا العداء تداعياته على المؤتمرين الأول والثاني للمركزية النقابية سنتي 1963 و1965م، حيث تدخل بن بلة بشكل شخصي في أعمال المؤتمر واختيار المرشحين لضمان قيادة خاضعة له (Favret 1964: 49-51).

بعد أسابيع قليلة من المؤتمر الثاني 1965- الذي كسب بن بلة رهاناته السياسية، نشب الصراع مرة أخرى بين المركزية النقابية والسلطة السياسية بسبب حدث سياسي جديد، يتعلّق الأمر بانقلاب هواري بومدين -وزير الدفاع وقتها- على أحمد بن بلة، في جوان 1965م. اعتبر هذا الانقلاب تحولا ليبراليا معاديا للتوجه الاشتراكي للنظام السياسي، ما ساهم في تدهور العلاقات بين المركزية النقابية والسلطة من جديد. ونشرت المركزية بعد أشهر قليلة من الانقلاب تقريرا هجوميا ينتقد بشدة طريقة تسيير البلاد بشكل عام والوصاية الحزبية التي يُراد فرضها عليها.

لم تكن نبرة التقرير تعكس الجو الشمولي المفروض من قبل النظام. من بين الانتقادات اللاذعة التي وجهها مناضلون نقابيون مصممون وثابتون على مبادئهم، نذكر الجمل التالية: "علينا الاعتراف بأن العلاقات الوحيدة التي تربطنا بالأمانة التنفيذية للحزب منذ تأسيسه تقتصر على أوامر، محظورات، تهديدات... غير أننا لم نستدع أبدا إلى اجتماعات تعنى بمناقشة وحل المشاكل المتعلقة بالبطالة، تكوين المناضلين أو الموارد الضرورية لتطبيق التسيير الذاتي في الفلاحة، الصناعة والتجارة... التوجيهات الوحيدة التي وصلتنا من الحزب هي: منع السفر داخل البلاد دون إعلام الأمانة التنفيذية، لا مؤتمرات دون موافقة مسبقة، لا إضراب دون موافقة، ومنع نشر أي وثيقة حتى في جريدة "الثورة والعمل"، لسان حال الاتحاد، دون موافقة الحزب" (الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1966م).

يستخلص التقرير أن المنظمة النقابية تتأرجح بين تيارين بسبب السياسة الشمولية للنظام. وعليها إما أن تختار طريق الخضوع للحزب مما يفقدها كل شرعية، أو أن تصر على طريق المقاومة والنقد مُحملة قمع السلطة (إ. ع. ج. 1966م). هذا الموقف الواضح الذي لا يشوبه ليس يُظهر أن إ. ع. ج. كان من ضمن قلة قليلة من المنظمات التي ناطحت النظام الشمولي غداة الاستقلال، في وقت قضت فيه السلطة على كل أشكال المعارضة أو حيدتها.

أهم التحولات السياسية والاقتصادية

تولّد عن التحوّل السياسي والاقتصادي لنهاية الثمانينات عدد من التغيرات التي مسّت الطبقة العاملة الجزائرية.

في الواقع، وفي عصر التّحكم في الاقتصاد خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، كان القطاع العامّ هو المصدر الوحيد لمناصب الشغل بينما كان القطاع الخاصّ، المحيّد من طرف السلطات العمومية في جهودها لتطوير الاقتصاد، لا يوفر سوى جزء جد هامشي من الإنتاج الوطني ومناصب الشغل.

تركت الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات أغلبية المؤسّسات التي تعاني من عجز هيكلي في حالة سيئة، عجز كانت تغطيه الخزينة العمومية. أُجريت عمليات إعادة هيكلة وألغى حوالي نصف مليون منصب شغل.

وعلى العكس من ذلك، سمح الانفتاح على القطاع الخاصّ خلال سنوات التسعينات بخلق آلاف المؤسّسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، والتي وظفت أزيد من مليون شخص، وسبقت بعدة أشواط القطاع العامّ الذي فقد مكانته في خلق مناصب الشغل. في نفس الوقت، عززت هذه النقلة من العامّ إلى الخاصّ من هشاشة التّشغيل، على حساب مناصب الشغل الدائمة والأجور الجيدة للقطاع العامّ.

زاد عدد العاملين المتعاقدين من 300 ألف عامل في 1990م إلى 1.3 مليون في 2000م (ONS 2000)، بالإضافة إلى حوالي مليون عامل غير مُصرّح به ولا يستفيد من أيّ تغطية اجتماعية. من جهتهم، يتركز العمال الدائمون في الوظيفة العمومية، التي تستوعب 1.5 مليون موظف في سنوات 1990م. ساهم تطور الهشاشة في إضعاف النشاط النقابي في القطاع الخاصّ، في وقت صارت فيه الوظيفة العمومية حاضنة النشاط النقابي المستقل، كما سنرى لاحقا.

الإطار التشريعي

بعد أحداث أكتوبر 1988م، ومع تبني دستور 1989م الذي كان أول دستور تعددي للجزائر المستقلة، توجّه النظام الجزائري نحو استحداث عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وضعت أسس الانتقال الليبرالي القائم على التعددية السياسية واحترام الحريات العامة، وكذا على لبرلة نسبية للاقتصاد الوطني.

بخصوص ممارسة الحقّ النقابي، فقد رسّخ دستور 1989م التعددية النقابية واعتبر في مادته رقم 53 أن الحقّ النقابي هو حقّ معترف به لكل المواطنين. كان الحقّ النقابي في السابق يقتصر على المنتسبين لـ ج.ع.ع. ج. النقابة الوحيدة الموجودة، ومنذ استحداث التعددية السياسية والنقابية، صار هذا الحقّ منظما بقانون 90/14 لـ 2 جوان 1990م، توسّع ليشمل احتمالية خلق نقابات أخرى غير ج.ع.ع. ج. وخارج هياكلها بكل استقلالية. في الواقع، عرّف قانون 90/14 الظروف والخطوات الضرورية لخلق النقابات، وطريقة تمثيلها وضمانات ممارسة هذا الحقّ وحماية مندوبيها.

أمّا فيما يتعلّق بإنشاء منظمات نقابية، فالمادة 3 من قانون 90/14 تنصّ على أنّ للعمال المأجورين (وكذا أرباب العمل)، الحقّ في تأسيس منظمات نقابية أو الانتساب إليها بكل حرية¹. يخضع إنشاء منظمة نقابية لإجراء سلس جدّا، حيث يقتصر على انعقاد جمعية عامة تأسيسية تجمع أعضاءها المؤسسين، يتبعها تقديم تصريح تأسيس لسلطة الوصاية (وزارة العمل للمنظمات الوطنية، والوالي للمنظمات المحلية)، المكلفة بمنح وصل تسجيل في مهلة شهر، ثم على المنظمة النقابية لاحقا أن تعلن عن تأسيسها في وسيلة صحافية واحدة على الأقل.

تطوّر هذه المرونة التشريعية رغبة المشرّع في تسريع الإجراء التّعدديّ مُفضلا خلق نقابات مستقلة دون عراقيل كبيرة، مثل استحداث التّعددية الحزبية عبر قوانين مرنة. بعد عام واحد، وبسبب موجة الإسلام السياسي التي امتدّت إلى المجال النقابي، أضاف المشرّع إلى نصّ القانون ضرورة استقلالية المنظمات النقابية من كل انتماء سياسي في نشاطها وفي تسميتها، أي أنّ لكل علاقة عضوية أو هيكلية مع أي انتماء سيتمّ حظرها، وتوقيف كل تمويل مهما كان شكله وعقوبات يُمكن أن تصل إلى حل المنظمة².

كان تبسيط إجراءات وظروف تأسيس المنظمات الذي اقترن بمختلف الضمانات وحماية ممارسة الحقّ النقابي من بين الضمانات وقوانين الحماية الأخرى. في الواقع، كانت الجزائر قد وقعت على اتفاقية 87 للمنظمة العالمية للعمل، المتعلقة بحماية الحريات النقابية. تمنع هذه الاتفاقية كل تدخل للسلطات العمومية يستهدف عرقلة النشاط النقابي، سواء عبر حل المنظمة أو التعليق الإداري وأن عليها ضمان حماية المندوبين النقابيين.

حاول قانون 90/14 إدخال هذه المبادئ بوضع عدد من التدابير الحامية للحريات النقابية والضامنة لممارسة هذا الحقّ. تمنع كذلك المادة 15 على كل شخص مادي أو معنويّ التّدخل في عمل المنظمة النقابية، وكل تدخل في ممارسة هذا الحقّ يُعرّض صاحبه لعقوبات جزائية تتراوح بين غرامات عادية وحتى السجن النافذ لمدة سنة أشهر في حالة تكرار الجرم.

بالنسبة للمندوبين النقابيين، فإنّ المادة 53 من نفس القانون تمنع إيقافهم عن العمل بسبب نشاطهم النقابي. فلا يُسمح بطردهم أو تحويلهم أو إيقافهم عقابيا. يمنع منعا باتا أن يكون النقابيون ضحايا للتمييز في التوظيف أو الأجور أو الترقية أو الحصول على التكوين بسبب نشاطاتهم النقابية. ولا يجب تهديدهم أو تعريضهم للضغط من طرف أيّ كان (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1990)³.

ولادة العمل النقابي المستقل

بضعة أشهر بعد تشريع قانون 90/14، تأسست حوالي 50 نقابة (أنظر القائمة في الملحق). أغلبيتها أنشئت في القطاع العامّ. في الواقع، يُمكننا الاستنتاج وبسهولة أنّ من استفاد من هذه التعددية أولاً كان الموظفون قبل عمال القطاع الصناعي، مع كل ما يمكن أن يخلفه ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية على هذا الاتجاه الموضوعي. انتظر الموظفون بداية التعددية لتشكيل النقابات المستقلة ومغادرة هياكل ج.ع.ع. ج. التي ما عادوا يشعرون بالانتماء إليها، خاصة بعد أن طغى الطابع العمالي على التوجّهات والتطلّعات المطليبة على مستوى المركزية النقابية التاريخية.

ورغم أنّ عدد الموظّفين لم يكن كبيرا في ج.ع.ع. ج. إلا أنّهم كانوا على رأس قائمة المستفيدين من التجربة النقابية الأحادية، التي سمحت لهم بالارتقاء اجتماعيا وسياسيا. موظفون صغار، إداريون أو معلمون، انتفعت الكثير من الفئات العمالية من هذه التجربة النقابية. حيث أعطوها بُعدا سياسيا واضحا بتقريبهم من السلطة للعب دور الوسيط بين القواعد العمالية والدولة، متخصصين بذلك في إنتاج وإعادة إنتاج والتسويق للخطاب النقابي الذي تشكّل خلال عهد النقابة الواحدة. لطالما كان الموظفون هم من يوظفون المؤتمرات ويحررون الوثائق ويتقدّمون كمرشحين لمختلف مناصب المسؤولية والتأطير. اقتلّع هذا الدور بالقوة من طرف نخبة تتكوّن من الموظّفين الصغار الذين يتقنون اللغة الفرنسية ولاحقا العربية. صارت هذه النخبة مع الوقت بيروقراطية نقابية وبسيطة تعرف كيف تستفيد من مواقعها. وسمحت قفزات هائلة مثلا لمعلم، بعد مروره بالنقابة والحزب السياسي، ليصير

2 العودة للمواد 5، 27، 30 لقانون 91/30 21/12/1991، المعدّل والمكمل لقانون 14/90 في 1990/06/02 المتعلّق بإجراءات ممارسة الحقّ النقابي.

3 قانون 14/90، لـ 2 جوان 1990م، المتعلّق بإجراءات ممارسة الحقّ النقابي، مواد 53، 59.

1 أعطي هذا الحقّ أيضا، في نفس المادة، لأرباب العمل، بما أنّ قانون 14/90 موجه لممارسة الحقّ النقابي للعمال المأجورين وكذا أرباب العمل.

عقوبات ضد أرباب العمل الذين يطالون الحزبات النقابية. رغم هذا، هناك عدد من الأحكام القضائية التي توصل عرقلة الممارسة الحرة للحق النقابي :

المادة 38 من القانون 90/14، التي تم ذكرها سابقا، تربط الاعتراف بالحق في إنشاء منظمات نقابية بالتفاوض الجماعي ومشاركتها في تسوية النزاعات الجماعية عبر الحل التمثيلي.

وحسب نفس القانون، وحتى تُعتبر منظمة نقابية بأنها مُتمثلة، عليها مراعاة الشروط التالية :

- ضم 20 بالمئة على الأقل من التعداد العام للعمال الأجراء الذين تُغطيهم المنظمات، و/أو الحصول على تمثيل 20 بالمئة على الأقل داخل لجنة المشاركة إن وُجدت.

- على المنظمة أن تُقدم كل سنة العناصر التي تسمح لأرباب العمل أو المشرفين الإداريين بتقييم هذه التمثيلية (مادة 35، قانون 96/21). وعند الحاجة يُمكن أن يُسحب منها هذا الامتياز.

لطالما استغل أرباب العمل وسلطات الإشراف الإداري هذا الشرط لتقليل الدور التشاركي للنقابات المستقلة، مساهمين في إفراغ التعددية النقابية المعترف بها قضائيا من معناها.

يذكر تقرير سنة 2004م للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول ممارسة الحق النقابي في الجزائر، مثال النقابة الوطنية لعمال الطاقة (SNTE). النقابة الوحيدة النشطة في هذا القطاع، والتي اخفقت بسبب رفض مُسيري مؤسسة الأشغال العمومية البرولوية لحاسي مسعود الاعتراف بتمثيليتها، رغم حيازتها وثائق تثبت ذلك سُلمت لها بحضور المحضر القضائي.

سمحت هذه الظروف للسلطات العمومية بمنع النقابات المستقلة التي تعتبرها غير تمثيلية، لتسحب منها كل حقوقها الأساسية وبالتالي الامتيازات التي تطمح لها كل نقابة (عكاش 16 : 2010).

- يُحجّر حق التفاوض الجماعي للنقابات التمثيلية، وهذا ما يُبرر غياب كل النقابات المستقلة في جولات الحوار المجتمعي الثنائي أو الثلاثي.

- تقتصر المشاركة في تسيير المؤسسات الاجتماعية عبر حضور اجتماعات المجالس الإدارية (مادة 39 قانون 14/90) على إ.ع. ج. والذي يُمارس الاحتكار في تسيير الصناديق الاجتماعية، وعددها 18 من مجموع 29 مقعدا في المجالس الإدارية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وكذا صناديق التقاعد، بالإضافة إلى عشرة أعضاء من مجموع 19 في مجلس إدارة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، و 15 عضوا من مجموع 28 في مجلس إدارة الصندوق الوطني لموازنة الأعمال الاجتماعية. نددت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) بهذا الوضع، حيث رفضت النقابة هذا الاحتكار الممنوح في عهد التعددية للنقابة الواحدة سابقا.

رغم بساطة الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء النقابات، إلا أن السلطات المعنية انكأت على فراغ قانوني حتى تمنع تشكيلها. في الواقع، تُشترط المادة 8 من القانون 31/91 المعدل والمكمل للقانون 14/90 المتعلق بممارسة الحق النقابي، وبعد تقديم ملف تشكيل النقابة كاملا للسلطات المعنية، على هذه الأخيرة أن تُقدم للنقابة وصل تسجيل في مدة لا تتجاوز 30 يوما من تقديمها الملف، وهذا دون تحديد وسائل للطعن في حالة عدم استلام الوصل الضروري للسماح للنقابة بالنشاط في إطار القانون. عانت عدة نقابات (مجلس ثانويات الجزائر العاصمة CLA، والمجلس الوطني المستقل لمستخدمي التعليم الثانوي والتقني CNAPEST) في قطاع التربية والتعليم لمدة طويلة، بسبب عدم اعتراف السلطات العمومية بشرعيتها⁴.

محافظا للحزب، والمبا، وزيرا، نائبا في البرلمان أو رئيس بلدية. وهذه ليست على الإطلاق حالات وأمثلة معزولة.

بكل تأكيد، ورغم ما ذكرناه لم تصلح النقابات كـ "مصعد اجتماعي" للموظفين. في الواقع، وعندما يقررون الانتساب للنقابات، كان أغلبهم يكتفون بوظائف بسيطة في مؤسساتهم وكذا في هيكل الاتحاد. وكذلك كان الحال في أجهزة الحزب الواحد الذي استفاد بدوره من هذه الفئة الاجتماعية التي صارت منذ ذلك الحين قوة سياسية ضاربة.

كان الموظف القاعدي، الذي لم يُغذ أي طموحات سياسية، يشعر بأنه منبوذ في زمن النقابة الواحدة، لأن هذه الأخيرة لم تعترف لا بمؤهلاته المهنية ولا بمطالبه، مُنكرة عليه كل ما يميزه عن الآخرين.

بالتالي، ولما دقت ساعة التعددية، ضاعف الموظفون من خلق النقابات الفئوية والمهنية. فبدؤوا لاحقا بإطلاق الإضرابات التي مُنعوا من تنظيمها في تجربة النقابة الواحدة، كما لو كانوا يتداركون تأخرهم في الصراع المطليبي وفي ممارستهم لحقوقهم المشروعة.

وعلى هذا المستوى يُمكن أن تكون تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (CNES) جديرة بالذكر (Djabi 2015: 15). يُعتبر المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي من بين أولى النقابات التي شكلت غداة تأسيس التعددية النقابية. في السابق، لم يكن لهذه الفئة تمثيليتها الخاصة ضمن إ.ع. ج. حيث ضم أساتذة التعليم العالي إلى فدرالية قطاعات التعليم والتكوين، على قدم المساواة مع بقية فئات الأساتذة والمعلمين وعمال قطاع التربية والتكوين المهني.

صُحح هذا الخطأ مع انفتاح القانون على التعددية النقابية بتشكيل نقابة (CNES). فبالنسبة لفريد شربال، عضو مؤسس للنقابة : " منذ ولادة CNES، هناك مواجهة داخلية بين خطين نقابيين : خط نقابي ينحاز للعمل النقابي الديمقراطي والمطليبي، وخط نقابي بيروقراطي، قريب من السلطة، ينحاز للعمل النقابي المهان والذي يريد أنصاره استعمال النقابة كسُلْم لتحقيق طموحاتهم السياسية " (Cherbal 2004). وبينما كانت النقابات الوليدة لم تبدأ نشاطها بعد، بدأت CNES منذ 1996م، معركتها بإضراب عام واسع النطاق دام 3 أشهر (15 أكتوبر 1996م إلى 15 جانفي 1997م). طالب الأساتذة برفع الأجور وإعادة تمشين مكانة أساتذة التعليم العالي. لكن الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، وشح الموارد المالية كانت أقوى من الإضراب وأقنعت الأساتذة بتعليقه بعد عدة مفاوضات مع الحكومة. ساهم هذا الإضراب رغم ذلك في تغيير قيادة النقابة بعد إقصاء المنسق الوطني الذي دعا لإيقاف الإضراب ضد قرارات الجمعية العامة. بالنسبة لفريد شربال فإن هذا الإضراب رسخ استعادة CNES من طرف الأساتذة، ورفضهم في نفس الوقت للعمل النقابي المهان (Cherbal 2004).

تبعَت هذا الإضراب الطويل حركتان كبيرتان تاريخيتان : في 1998م، إضراب الـ 135 يوما، وإضراب وطني آخر في 2006م. بالنسبة لعبد الرزاق عادل، المتحدث باسم CNES والمكلف بشرق البلاد من 1996 حتى 2004م، فإن الحركات الثلاث تشترك في نفس الخط : امتناع جماعي بالنسبة للأساتذة عبروا عنه عبر مطالب اجتماعية مهنية وديمقراطية، كما كان هناك شعور بالظلمية، الأمر الذي يُفسر راديكاليته وطول الإضرابات، خاصة في وجه تحرك أجهزة الدولة لتكسير الحركة (Adel 2015: 57). بالنسبة لعادل، نجاح هذه الإضرابات جعل من CNES محاورا أساسيا في الجامعة، لكنه ساهم أيضا مع الوقت، ولأسباب بيروقراطية وقيادية وبسبب تشويشات سياسية، في إضعافه بل وفي بعض المرات في عودته إلى نقطة البداية (Adel 2015: 61-62).

عراقيل قضائية وسياسية

قلنا أن استحداث التعددية النقابية تزامن مع تشريع قوانين مرنة ومُنحازة لممارسة هذا الحق، مُعطية ضمانات للمندوبين النقابيين، كما تنص على

4. اتُخذ قرار اعتماد CNAPEST ونقابات أخرى في قطاع التربية خلال المؤتمر الوطني المنعقد في شهر نوفمبر 2012م، لكنه دخل حيز التنفيذ في فيفري 2014م.

لطالما أثارت الهياكل الأفقية الجدل حتى داخل المركزية النقابية، لأنها غالباً ما كانت ترتبط بهيكل الحزب الواحد السابق، في عهد كانت الوحدات المحلية تسمح للهياكل المحلية للحزب بمراقبة النقابة. يعتبرها أكثر من إطار في الاتحاد العام للعمال الجزائريين مؤلدة للبيروقراطية والتدخل السياسي داخل المركزية النقابية، كما صرح محمد صديق قرجاني الأمين العام السابق لفدرالية الصناعات الميكانيكية، والذي أضاف: "لطالما كان النشاط النقابي مرتبطاً بالنشاط المهني وليس بالتقسيم الإداري للإقليم".

أطلقت المركزية النقابية التاريخية، عادة التعددية النقابية وأسابع قليلة بعد مؤتمرها الثامن (جوان 1990م)، أول إضراب وطني لها. دارت المطالب بشكل رئيسي حول مسألتين أساسيتين: أولاً، زيادة الأجور، بعد انخفاض القدرة الشرائية والتضخم متجاوزة 25 بالمئة خلال أول شهرين من السنة، وثانياً، توقيف التسريح الجماعي للعمال.

لاقى إضراب الاتحاد العام نجاحاً كبيراً، وأعلن عن نسبة مشاركة تقارب 90 بالمئة في كل القطاعات المهنية، الأمر الذي تسبب في شلل كامل في البلاد (موانئ، مطارات، سكك حديدية، نقل حضري...). بعد أربعة أيام من انطلاقه، اشتد الإضراب ونتج عن ذلك احتلال أماكن العمل من طرف العمال الذين نددوا بعدم احترام الحكومة لوعودها. قاد الإضراب إلى مفاوضات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين والحكومة، انتهت بقرارات في صالح العمال. نذكر منها، رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) والمعونة الأسرية، وكذا الاستعانة بالخزينة العمومية لضمان إصلاح حسابات المؤسسات وإمدادها بالمواد الأولية.

منذ ذلك الحين، تم تقنين اللقاءات الثنائية والثلاثية وصارت تُعقد مرتين في السنة، لمناقشة واقتراح حلول لمختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

سُجل عدد من الإضرابات الفئوية خلال فترة الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية هذه، وبلغ عدد الإضرابات 2023 إضراباً في 1990م، ومست 300 ألف عامل. يرتفع هذا العدد إلى 1034 إضراباً في سنة 1991م مقابل 496 في سنة 1992م. جاءت هذه الحركات الاجتماعية نتيجة لتدهور الحالة الاجتماعية واعتبرت بأنها "تستفيد من الربيع الديمقراطي لفترة 1989-1992م" (جأبي 2002: 53).

محطة هامة أخرى في المسار النضالي للاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت الإضراب الوطني الثاني الذي دام يومين من شهر فيفري 1996م، في قطاع الوظيف العمومي، والذي جاء بعد قرار رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى، بخضم سبعة أيام من أجور الموظفين لمدة 11 شهراً، لدفع الرواتب المتأخرة لـ 20 ألف عامل من القطاع الاقتصادي العمومي

صعود الإسلام السياسي

سمحت التعددية السياسية بصعود أحزاب سياسية من توجهات مختلفة، بما فيها الإسلامية، ومن ضمنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، التي نجحت في جذب آلاف المؤيدين من كل الطبقات الاجتماعية وفي كل مناطق البلاد. تغذت هذه الشعبية الكبيرة على خطاب مُلتبِه موجه ضد الحكام ويمسّ مسائل حساسة بالنسبة للمواطنين، مثل التعلق بالدين، الظلم، القدرة الشرائية، الانتقادات العلنية ضد السياسات العمومية. كون الحزب المحل-الفييس سابقاً- لنفسه شعبية كبيرة سمحت له بالفوز في أول انتخابات محلية في عهد التعددية في جوان 1990.

سعيًا منه لاختراق عالم الشغل، أسس الفييس سابقاً- كونفدرالية نقابية، سطر لنفسها هدف: "تأطير وتكوين العمال المسلمين بهدف تأسيس دولة إسلامية، مصدر رفاه العمال".

من جهتها، رفضت السلطات العمومية طلب نقابة SNAPAP لإنشاء كونفدرالية، بذريعة أن حالة النقابة لا ترد في القانون وبأن المادة 2 من القانون لا تنص سوى على تشكيل نقابة لعمال من ذات المهنة، الفرع أو قطاع النشاط، وليس على تشكيل كونفدرالية. وندد المكتب الدولي للعمل، بإيعاز من SNAPAP، بهذه العراقيل، التي اعتبرها قراءة تمييزية للقانون لأن إ.ع.ع. لم يكن خاضعاً لذات القراءة (FIDH 2004)، مع العلم أن المادة 4 من القانون سابق الذكر تذكر وبوضوح أن الكونفدراليات تخضع لنفس قوانين المنظمات النقابية.

إ.ع.ع. ج. في مواجهة التعددية النقابية

مع تبني التعددية السياسية والنقابية وقوانين العمل لسنة 1990م، عقد إ.ع.ع. ج. مؤتمره الثامن في جوان 1990م، مع وضع هدف أساسي ألا وهو جعل لوائحه تتأقلم مع المعطيات السياسية-الاقتصادية الجديدة ومع نصوص قانون العمل الجديد، وذلك عبر إلغاء كل الروابط الهيكلية والعضوية مع جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد الأسبق.

بمقارنة لوائح المؤتمر الثامن والمؤتمر السابع الذي انعقد في مارس 1986م، نجد أن التعديلات الأساسية تتعلق بإلغاء كل ما له صلة بالوصاية السياسية لجبهة التحرير على النقابة. من حيث العلاقة العضوية، فقد أصبحت النقابة مجرد منظمة جماهيرية للحزب الواحد السابق، ومن حيث الأهداف، فقد كان على النقابات أن تخضع لأهداف الثورة الاشتراكية وبرنامج حزب جبهة التحرير وتوجهاته، تم تعويض هذه الأهداف بأهداف الدفاع عن حقوق العمال. أما في السابق فقد كان على المرشحين لمناصب المسؤولية في النقابة أن يكونوا مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، في حين لم تذكر اللوائح الجديدة سوى عدم المشاركة في أعمال ضد الثورة التحريرية. من جهة أخرى، تحول تمويل الاتحاد من جبهة التحرير إلى الحكومة.

حاولت بعض التعديلات تحويل إ.ع.ع. ج. من منظمة جماهيرية تابعة للحزب الواحد إلى نقابة مهنية مستقلة عن كل وصاية حزبية، على الأقل رسمياً. وكان إ.ع.ع. ج. مفعف، بوصفه النقابة الوحيدة المؤسسة قبل قوانين 1990م، وبموجب قانون 90/14، من إجبارية تقديم تقرير سنوي عن تمثيله، حيث اقتصر هذا البند على النقابات المشكلة حديثاً.

تخبرنا تقارير نشاط إ.ع.ع. ج. الصادرة عن مختلف مؤتمراتها، عن تطور رقم المنتسبين للاتحاد، والذي تجاوز من 1.2 مليون خلال المؤتمر السادس سنة 1982م، إلى 900 ألف منتسب خلال المؤتمر العاشر سنة 2000م. انخفضت نسبة العمل النقابي إذاً من 66 بالمئة إلى 28 بالمئة في نفس الفترة. يمكن تفسير هذا التراجع من جهة بظهور النقابات المستقلة، والتي جاءت بكواردها ومُنسبيها من صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي تعتبره العديد من النقابات هيكلًا بيروقراطياً عفا عليه الزمن موروث عن النظام السلطوي⁶، ومن جهة أخرى بتداعيات الأزمة الاقتصادية على القطاع العام والتي تسببت في تسريح أزيد من 500 ألف عامل.

أما بالنسبة للهياكل إ.ع.ع. ج. فقد تم تنظيمها أفقياً وعمودياً. تخضع الهياكل العمودية لمواصفات معينة وتنقسم إلى عدة فروع نقابية مؤسسية أو وحدات مجمعة حسب قطاع النشاط، لـ 16 فدرالية تغطي كل قطاعات النشاط الاقتصادي، وخاضعة للجنة التنفيذية الوطنية. أما الهياكل الأفقية فتتأسس على المواصفات الإقليمية، تضم 230 وحدة محلية، وتضم من 4000 إلى 5000 مُنتسب، وتمثل هذه الوحدات الفروع النقابية لنفس البلدية أو مجموعة من البلديات الصغيرة. هذه الوحدات المحلية مرتبطة بـ 45 اتحاد ولائي، يخضعون بدورهم للجنة التنفيذية الوطنية.

5 . ع.ع. ج. النصوص الكاملة للوائح المنظمة الناتجة عن المؤتمرين السابع والثامن (www.ugta.org.dz، موقع غير مُتاح في جانفي 2020).

6 مقابلات مع العديد من النقابيين من UNPEF، مناضلات سابقات في إ.ع.ع. ج. خلال مؤتمر تكويني عقدهت في فريديش إيبيرت ستيفونغ بيسكرة، ديسمبر 2005.

7 . إ.ع.ع. ج. تاريخ المنظمة (www.ugta.org.dz، موقع غير مُتاح في جانفي 2020).

جمعت النقابة الإسلامية للعمل (SIT) عشرات من الرابطات الإسلامية ذات الطابع الفئوي، لكن بالنسبة لعللي الكنز فإن: " النقابة الإسلامية للعمل وراياتها خلقت من الأعلى، وهي لا تعدو عن كونها امتدادا للجبهة الإسلامية نفسها وتعاظما لحجمها"، ويضيف: " لم تنشأ هذه النقابة من رغبة العمال ولكنها تأخذ شرعيتها من القرآن والسنة " 86-79 : El Kenz 1993، هكذا كانت النقابة تعرف نفسها في لوائها. كانت نتيجة ذلك فتوى أصدرتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقول بأن العمال المسلمين ممنوعون من الانتساب إلى نقابة أخرى غير النقابة الإسلامية للعمل.

بالنسبة لناصر جابي، فإن النقابة الإسلامية للعمل قد شكلت لنفسها، وفي وقت قصير، قاعدة نضالية وطنية بنسبة انتساب تقارب 14 بالمائة. هذه القاعدة جد متفاوتة من حيث التوزيع الجغرافي، فحسب نتائج دراسة ميدانية، كانت أعلى معدلات الانتساب في الولايات الشرقية مثل قسنطينة بـ 80 بالمائة وفي الجنوب مثل ورقلة بـ 81 بالمائة وفي الوسط مثل البليدة بـ 78.9 بالمائة، ولكنها كانت منخفضة في بقية الولايات وخاصة الكبرى، مثل وهران: 22 بالمائة⁸.

من جهته، اعتبر علي الكنز بأن " النقابة الإسلامية للعمل قد انغرست في المدن التي كانت تحت سيطرة الفيس (مثل المدينة والوادي) وخاصة في المناطق الصغيرة والبعيدة والمهملة من طرف السلطات العمومية وبقية النقابات. وكان على الفيس أن يتسلل إلى المركبات الصناعية الكبرى، ليصطدم بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، ليستجد ويستقوي بالحزب ويبيع المساجد. في هذه الأثناء، أثرت صورة النقابة الإسلامية بوصفها كاسرة للإضرابات بالسلب على قطاع عريض من الطبقة العاملة الذي فضل أن لا يسير وراء هذه الحركة ".

أمام صعود الإسلام السياسي الذي أخذ يتطوّر أكثر فأكثر، ومع الأخطار المهددة للطابع الجمهوري للدولة والحريات الفردية والجماعية، خاصة بعد فوز الفيس سابقا- في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991م، ومع النداءات المتواصلة للخصيان المدني، انخرط قائد المركزية النقابية عبد الحق بن حمودة في مبادرة سياسية، إلى جانب شخصيات وطنية وسياسية أخرى.

أسست هذه المبادرة لإطلاق اللجنة الوطنية من أجل إنقاذ الجزائر (CNSA)، بهدف منع تمدد التطرف الديني ومحاربه لأجل الحفاظ على الجمهورية والقيم الجمهورية. وكان مطلبها الأساسي هو توقيف المسار الانتخابي، مبررة -أي اللجنة- ذلك بتوحش الإرهاب والتطرف الديني. وكانت هذه العوامل تتأسس على إيديولوجيا إقصائية، وتستغل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية. استقال رئيس الجمهورية بعدها بأيام، ثم أوقف المسار الانتخابي وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

عاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الساحة السياسية، بعد سنوات قليلة، بتدخله في أول رئاسيات تعددية تشهدها الجزائر منذ الاستقلال في نوفمبر 1995م، حيث قدم دعما لا غبار عليه للمرشح ليامين زروال، رئيس الدولة القادم والعسكري السابق. وبرر الاتحاد هذا الدعم بكون زروال هو " المرشح الأنسب للدفاع عن قيم الجمهورية ضد الإسلاموية"⁹.

تواصل هذا الدعم السياسي بعد فوز المرشح ليامين زروال، حيث ساهم الأمين العام للاتحاد عبد الحق بن حمودة في إطلاق مبادرة لإنشاء حزب سياسي جماهيري لمساندة الرئيس ودعم برنامجه، حتى أنه كان من المرشحين لترأس الحزب، لكنه قتل من طرف جماعة إرهابية عندما كان خارجا من مقرّ إ. ع. ج. في 28 جانفي 1997م.

8 مسّت هذه الدراسة 1634 مقرّ عمل تابع لـ 348 مؤسسة موزعة على 14 ولاية، وتوظف 320 ألف عامل (جابي 2002 : 56).

9 إ. ع. ج. تاريخ المنظمة (www.ugta.org.dz، غير مُتاح في جانفي 2020).

نظرة شاملة لسوق العمل الجزائري

في سنة 2001، وبفضل البحيوحة المالية برنامج إعادة إنعاش الاقتصاد، ثم في 2004 برنامج تعزيز النمو بضخ عشرات مليارات الدولارات في الحلبة الاقتصادية، مما سمح بالوصول إلى نسبة نمو 7 في المئة.

كان يجب انتظار فترة 2001-2005 حتى يقفز الاقتصاد الجزائري قليلا إلى الأمام، حيث ساعد البترول في حركية عدة قطاعات. يتعلق الأمر بقطاع البناء والأشغال العمومية والاتصالات والخدمات. أطلقت السلطات في سنة 2001، وبفضل البحيوحة المالية برنامج إعادة إنعاش الاقتصاد، ثم في 2004 برنامج تعزيز النمو بضخ عشرات مليارات الدولارات في الحلبة الاقتصادية، مما سمح بالوصول إلى نسبة نمو 7 في المئة.

يُشغّل القطاع الخاص 6.95 مليون عامل، ما يُمثّل 63 بالمئة من مجموع مناصب الشغل في الجزائر، حسب الديوان الوطني للإحصاء. أما القطاع العام، فامتصّ 4.09 مليون عامل، أي 37 بالمئة من السكّان المعنّيين بالشغل : 11.048 مليون عامل.

وينقسم الـ 11.048 مليون عامل إلى 9.073 مليون رجل (82.1 بالمئة) و1.975 مليون امرأة (17.9 بالمئة).

عرف الاقتصاد الجزائري طيلة التسعينات أزمة عميقة. فظل النمو الاقتصادي أدنى من الإمكانيات الوطنية، بمعدل 3.3 بالمئة سنويا (1966-2000م). يعتمد التقدّم الاقتصادي على تطوّر الوضع السياسي والاجتماعي، في حين ظل هذان الأخيران في حالة تذبذب بسبب المناخ السياسي والمشاكل الأمنية. تدهور المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري وتعطلت المبادرة الخاصة، وكذا البدء في الإصلاحات الاقتصادية (28 : Tani 2013)، وكان هذا السبب في انخفاض كتلة الأجور إلى النصف، بين 1989 و 2000.

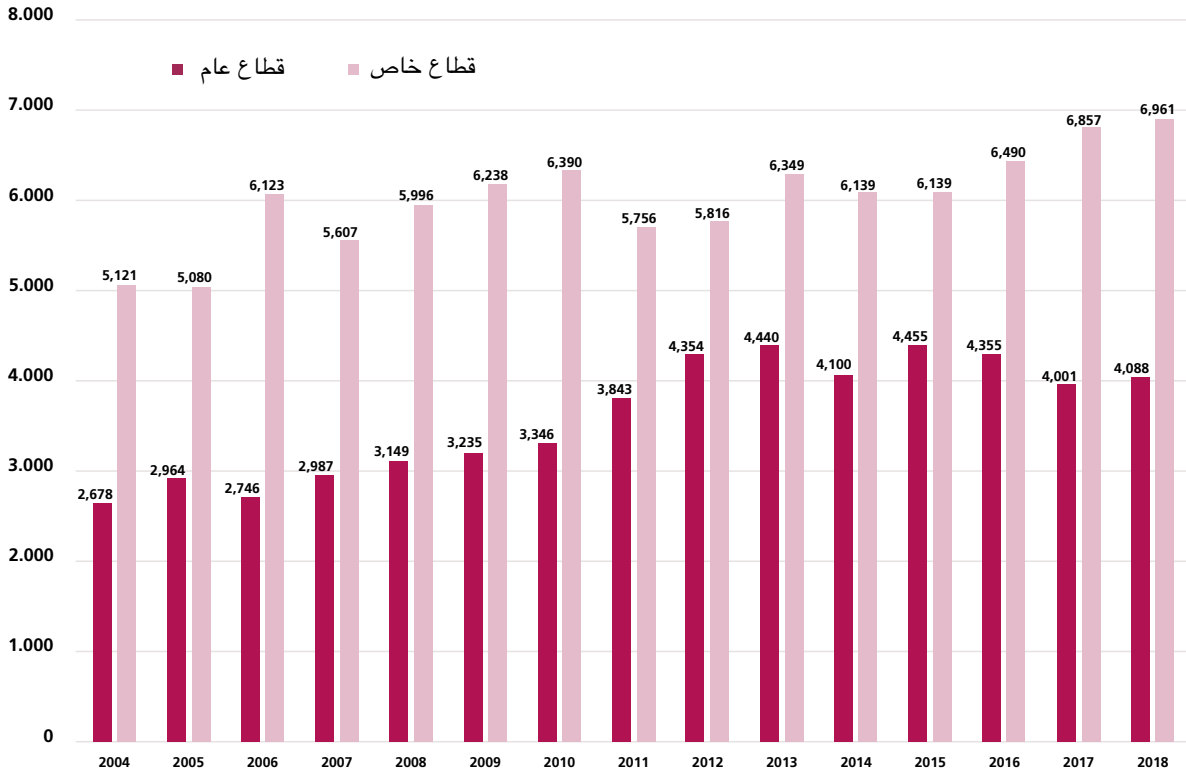
أما استقرار الاقتصاد الجزائري فقد تمّ على حساب تضحيات ثقيلة وتزامن مع تكلفة اجتماعية عالية، لكنّ النمو ظل ضعيفا. اشتدّت البطالة، و"قاد الضغط المجتمعي (إضرابات العمال وضغط النقابات المستقلة) والسياسي إلى وضع أول برنامج للاستثمار العمومي" (28 : Tani 2013)، والذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية.

تطور سوق العمل

كان يجب انتظار فترة 2001-2005 حتى يقفز الاقتصاد الجزائري قليلا إلى الأمام، حيث ساعد البترول في حركية عدة قطاعات. يتعلق الأمر بقطاع البناء والأشغال العمومية والاتصالات والخدمات. أطلقت السلطات



رسم بياني 2
توزيع مناصب الشغل حسب القطاع (عام أو خاص)



المصدر: ONS 2017

أخرى، خاصة سعر البترول. وسُجِّل أعلى معدل نشاط في 2013، حيث وصل إلى 43.3 بالمائة ثم بدأ في الانحدار في 2014م ليصل إلى 40.7 بالمائة ليصعد من جديد في 2015م ويُقارب 41.8 بالمائة.

عرف معدل النشاط انخفاضا ملحوظا بين 2003 و 2011م، وهي السنوات التي شهدت فيها الجزائر حركات اجتماعية مهمة؛ سواء كانت من طرف النقابات المستقلة في 2003م أو من طرف مكونات أخرى من المجتمع (منظمة أو غير منظمة). وهي المرحلة التي تتصل نهايتها أيضا بانطلاق الربيع العربي.

إن نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة جدا، ففي سنة 2000م، كانت البطالة تصل إلى 28.29 بالمائة. لكن تسارع النمو في سنوات الألفينات ساهم في تقليص نسبة البطالة و " متوسط النمو السنوي لمناصب الشغل زاد في قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية " (Tani 2013: 32).

حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة البطالة قفزت من 28.3 بالمائة سنة 2000م إلى 28.4 بالمائة في 2001م. ووصلت في 2005م إلى 15.3 بالمائة وفي 2007م إلى 8.13 بالمائة. وسُجِّل أدنى نسبة للبطالة بين 2009م و 2014م، بنسبة 9.8 بالمائة سنة 2013م. وجدير بالذكر بأنه يُمكن " شرح انخفاض نسبة البطالة بتزايد نسب العمل من المنزل وتزايد عدد مناصب الشغل " (Tani 2013: 32).

يُشير الديوان الوطني للإحصاء بأن سبعة من عشرة أشخاص معيّنين بالشغل هم عبارة عن أجراء (69.6 بالمائة). نجد هذه الحصة أكثر لدى النساء، حيث تصل إلى 75.3 بالمائة. يتميز منصب الشغل لدى النساء أيضا بتركزهن في القطاع العام الذي يمتص 57.4 بالمائة من مجمل اليد العاملة النسوية مقابل 42.6 بالمائة في القطاع الخاص. يُشغل القطاع الخاص 6.95 مليون عامل، ما يمثل 63 بالمائة من مجموع مناصب الشغل في الجزائر، حسب الديوان الوطني للإحصاء. أما القطاع العام، فامتص 4.09 مليون عامل، أي 37 بالمائة من السكان المعيّنين بالشغل : 11.048 مليون عامل.

وينقسم الـ 11.048 مليون عامل إلى 9.073 مليون رجل (82.1 بالمائة) و 1.975 مليون امرأة (17.9 بالمائة).

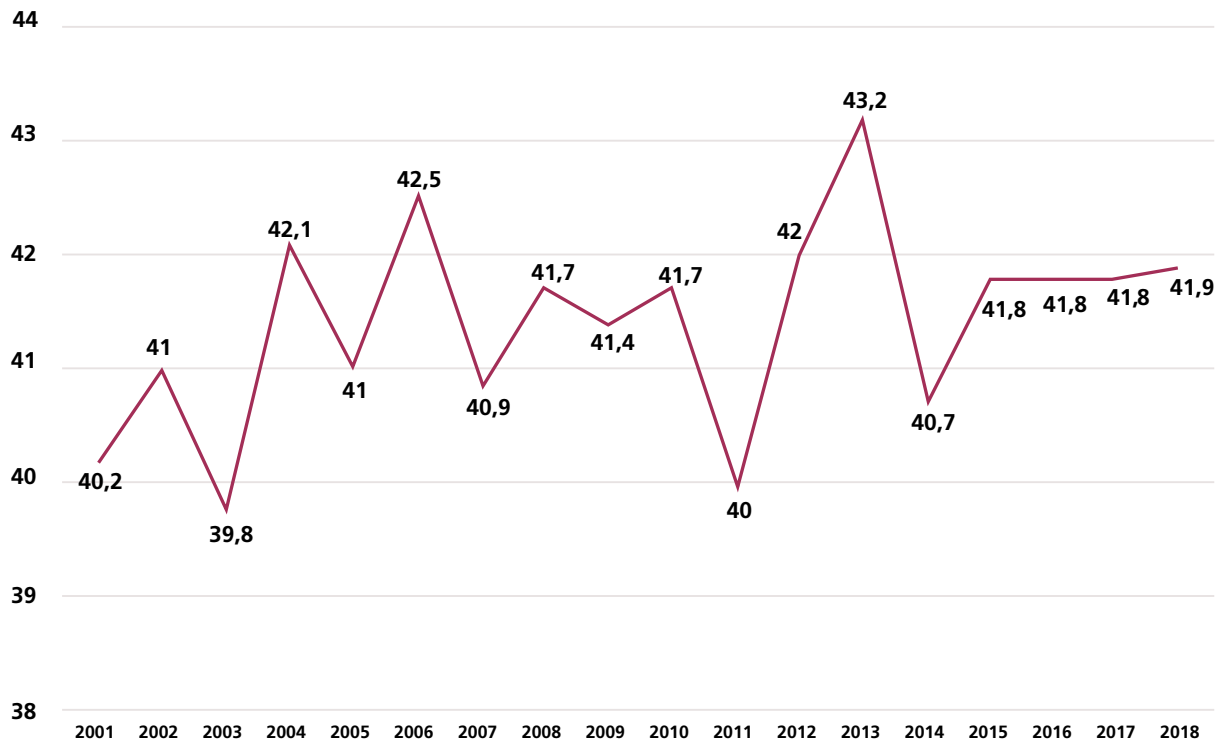
يُشير الديوان الوطني للإحصاء بأن سبعة من عشرة أشخاص معيّنين بالشغل هم عبارة عن أجراء (69.6 بالمائة). نجد هذه الحصة أكثر لدى النساء، حيث تصل إلى 75.3 بالمائة. يتميز منصب الشغل لدى النساء أيضا بتركزهن في القطاع العام الذي يمتص 57.4 بالمائة من مجمل اليد العاملة النسوية مقابل 42.6 بالمائة في القطاع الخاص.

مؤشرات العمل في الجزائر بين 2000 و 2018

أثر عاملان أساسيان على هيكلية قوى العمل في الجزائر، بدءا بالتغيرات الديموغرافية وهيكلية الاقتصاد في البلاد. شكل عدد المواليد الضخم تغييرا في المؤشرات الديموغرافية، مثل جنس المولود، السن ومستوى التعليم. أما بالنسبة لهيكلية الاقتصاد، فتبقى معتمدة وبشكل أساسي على تقلب أسعار المحروقات (صالي/عبد الكريم 2014 : 120).

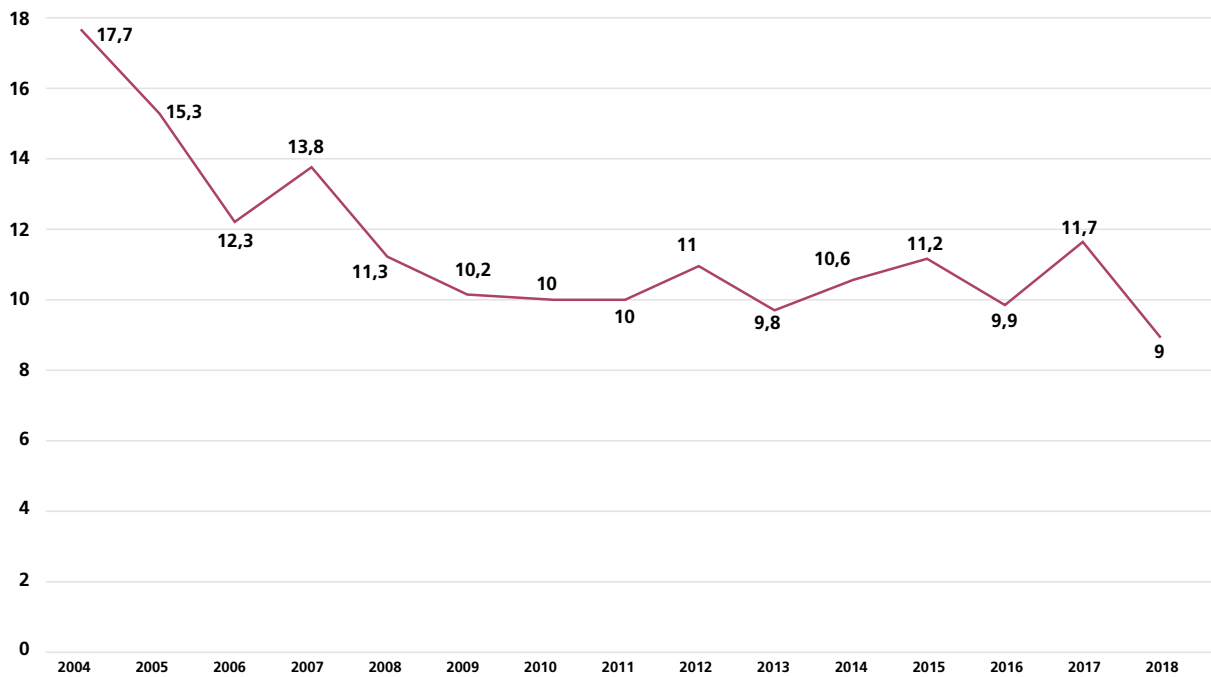
يوضح لنا الرسم البياني السابق تطور قوة العمل خلال مدة 18 سنة، مؤكدا بذلك التناسق بين معدلات نمو شريحة السكان النشطة وتأثير المناخ الاقتصادي. تعتمد معدلات النشاط هذه على تغيرات مؤشرات اقتصادية

رسم بياني 3
نسبة النشاط بين 2000-2018



المصدر: ONS 2018

رسم بياني 4
نسبة البطالة من 2000-2018



المصدر: ONS 2018

الضمان الاجتماعي والسياسة الليبرالية

- خلق أزيد من 1500 بنية تحتية في الصحة منها 172 مستشفى، 45 مركب مختص في الصحة، 377 عيادة متعددة الخدمات و 70 مؤسسة متخصصة في علاج ذوي الاحتياجات الخاصة.
- بناء 2 مليون مسكن، منها 1.2 موجهة للسكن خلال الخماسي الأول.
- إنشاء 5000 مركب رياضي للشباب، منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات، و 400 مسبح و 200 مسكن للشباب.
- تحديث سكك الحديد وتطوير وسائل النقل (2800 مليار دج) مع إنشاء مشاريع ترامواي في 14 مدينة، وعصرنة البنى التحتية للمطارات.
- خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والترويج لها عبر إنشاء المناطق الصناعية.

الخطة الخماسية الجديدة للتطوير 2015-2019، التي جاءت بعد خطتي 2005-2009 و 2010-2009، كانت موجهة لتدعيم مقاومة الاقتصاد الجزائري لأضرار الأزمة الاقتصادية العالمية ولتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع. لكن الانخفاض الفجائي لأسعار البترول دفع بالحكومة إلى تجميد عدد من مشاريع الخطة الجديدة.

جاء استحداث عدد من برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (بين 2000 و 2025م) كقرار سياسي للرد على مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، سواء عن طريق نخبه أو عن طريق مختلف الحركات الاجتماعية لبدأية سنة 2000م. في الواقع، عرفت الجزائر في هذه الفترة حركات احتجاجية كبيرة وأعمال شغب مست كل القطر الوطني.

عزّزت بعض الإصلاحات أيضا مناخ الاستثمار خارج قطاع المحروقات وشجعت تنقل الباحثين عن العمل بين الولايات والمدن. كما حاولت الهياكل الاقتصادية ومؤسسات التكوين التأقلم مع المحيط الجديد بربطهم لعروض التكوين مع سوق العمل.

تبنت الحكومة الجزائرية برنامج إنعاش اقتصادي موزع على أربع مراحل، يتكفل هذا البرنامج بتشجيع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز أجهزة التشغيل، على شاكلة الصندوق الوطني للضمان على البطالة (CNAC).

برنامج الإنعاش الاقتصادي بين 2001 و 2004م بميزانية 525 مليار دولار أمريكي، أهدافه :

- تحضير الميدان لأجل انتعاش اقتصادي، مجابهة المنافسة القوية للمؤسسات الأوروبية والتحضير للالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة. وحصل قطاع الأشغال العمومية على حصة الأسد من هذا البرنامج.
- تحسين المستوى المعيشي ومحاربة الفقر.
- تجديد البنى التحتية وتحضير الظروف اللازمة لجذب المستثمرين.
- تقليص نسبة البطالة وخلق مناصب الشغل.

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005م (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2010)، تمت صياغته بناءً على طلبات مخططات رئيسية (2005-2025). ويسمح بـ :

- تقوية الإجراءات المتخذة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
- فك العزلة عن 4.5 مليون ساكن وزيادة استفادتهم من البرنامج.
- تطوير الحركة التجارية والمساهمة في ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي.
- خلق أزيد من 2 مليون منصب شغل، منها 100 ألف لمشروع الطريق السيار شرق-غرب.
- المساهمة في تهيئة إقليم وطني متوازن وعادل ونافع اقتصاديا واجتماعيا، مدرج في مستقبل مستقر وآمن ومزدهر.
- دعم النشاطات التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل.
- إعادة تأهيل البنى التحتية.

برنامج الاستثمار العمومي 2014-2010 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2010م) زود بظرف مالي قدره 286 مليار دولار. محاوره وأهدافه الرئيسية هي :

- تكملة المشاريع التي انطلقت تحت مظلات برامج سابقة، خاصة في قطاعات سكك الحديد، الطرقات والمياه (9700 مليار دينار، 130 مليار دولار).
- بدء مشاريع جديدة في البنى التحتية. وكذا تخصيص 40 بالمئة من الموارد الطبيعية لتطوير الموارد البشرية، بهدف :
- بناء قرابة 5000 منشأة مدرسية، موجهة لفتح 600 ألف مقعد بيداغوجي و 400 ألف سرير إيواء للطلبة، وكذا 300 مؤسسة تكوين مهني.

العمل النقابي الحر : رهانات و استراتيجيات

توسيع قاعدتها لأطوار المتوسط والابتدائي. كانت المطالب الأساسية تتعلق بالوضع الخاص، التقاعد المسبق والخدمات الاجتماعية. حسب الموقع الرسمي للنقابة، يتشكل مكتبها الوطني من 11 عضواً، 50 مكتباً ولانياً وينتسب للنقابة أكثر من 170 ألف عضو.

النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP¹²) :
أول نقابة مستقلة حصلت على تصريح سنة 1990م، تحت الرقم 90-01، واعتبرت كأكثر منظمة ممثلة في الإدارة العمومية. صرحت النقابة سنة 2004م بأن عدد منتسبيها على المستوى الوطني يصل إلى 768.817. جدير بالذكر أن الأمين العام الرسمي للنقابة بلقاسم فلفول معترض عليه من طرف رشيد معلاوي. في البداية، ضمت النقابة 18 اتحاداً لتمثيل عدة قطاعات نشاط. أضيفت 8 اتحادات أخرى لاحقاً وفي ظرف زمني قصير. استقادت هذه النقابة منذ ظهورها من دعم بعض الدوائر الرسمية وقتها، وذلك لمواجهة صعود النقابة الإسلامية للعمل. تعيش هذه النقابة منذ سنوات أزمة داخلية بسبب تصارع الجناحين (معلاوي وفلفول) على التحكم القانوني في المنظمة.

النقابة المستقلة لشبه الطبي (SAP) : أول نقابة تمثل الشبه الطبي، تشكلت في 22 ماي 2003م وكان السيد لونس قشي أمينها العام. هدف النقابة هو الدفاع عن حقوق مستخدمي الشبه الطبي : رفع الأجور، وضع خاص وخطة تسيير للحياة المهنية لهذه الفئة¹³.

النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (SATEF¹⁴) : تأسست هذه النقابة سنة 1990م في تيزي وزو. وهي ممثلة اليوم في 28 ولاية، يُسيّرهما بوعلام عمورة. غالباً ما تنتقد هذه النقابة النظام التعليمي في الجزائر وتطالب برفع الأجور والمنح، بترسيم كل العمال والعاملات المتعاقدين، بالتسوية الإدارية والمالية لكل الحالات المعقدة، بحق السكن لكل عمال وعاملات قطاع التربية والتكوين، وبالإصلاح الجذري لنظام الخدمات الاجتماعية لترسيخ مبدأ " الخدمات الاجتماعية للجميع "، حتى يساهم الجميع في التسيير والانتخاب، الأمر الذي يسمح للعمال بتسيير أموالهم.

مجلس ثانويات الجزائر (CLA) : بعد أن مثل ثانويات العاصمة لوقت طويل، تحول مجلس ثانويات الجزائر العاصمة إلى نقابة وطنية تنشط في قطاع التربية والمرحلة الثانوية على وجه الخصوص. الأمين العام الحالي للمجلس هو زبير رويحة، منذ جوان 2019م، بعد وفاة المنسق السابق عاشور إيدر إثر سكتة قلبية في أبريل 2019م. علماً بأن المنسق العام السابق للمجلس رضوان عصمان، كان قد توفي هو الآخر بسكتة قلبية في ديسمبر 2007م. خلال ترأسه لقيادة النقابة كمنسق وطني. تم إعادة هيكلة

تعدّ الجزائر أزيد من 65 نقابة مهنية مستقلة، موزعة بين القطاعين العام والخاص، هذا بخلاف كونفدراليات أرباب العمل. هناك ثلاثة فاعلين يُحيون الحوار الاجتماعي الثلاثي في الساحة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر : الحكومة، أرباب العمل والشريك الاجتماعي النقابي الممثل بالاتحاد العام للعمال الجزائريين فقط، حيث يتم إقصاء كل من النقابات التالية : SNAPAP, SNPSP, CNES, CIA, CNAPEST¹⁰, SNAPEST : UNPEF, SATEF, SAP

في الواقع، غير ظهور النقابات المستقلة من ميزان القوى لأن السلطة كانت قد تعودت على أن تقرر مكان العمال وممثلهم النقابيين. ورغم التعددية النقابية، إلا أن إ.ع.ع.ج. احتفظ بامتيازات حصرية، منها المشاركة في مجلس المنظمات الاجتماعية. لم تتوان الدولة التي اعترفت بحق إنشاء نقابات مستقلة، في إقصائها وفرض إ.ع.ع.ج. كممثل وحيد للعمال خلال الثلاثية.

النقابات المستقلة الأكثر نشاطاً

النقابة الوطنية لمستخدمي الصحة العمومية (SNPSP) : انعقدت أول جمعية عامة مؤسّسة لهذه النقابة في ولاية سيدي بلعباس في 15 ماي 1991م، بعد أن استلمت المنظمة وصل إيداع ملفها. الأمر الذي مكن الدكتور بهية شرفي من أن تصبح أول رئيسة لهذه المنظمة. فتح القانون الداخلي للنقابة إمكانية الانضمام للأطباء العاممين والصيادلة وأطباء الأسنان وبعض الأطباء الاختصاصيين. تسيّر نقابة مستخدمي الصحة الآن من طرف أمينها العام لياس مرابط، وتستهدف مطالبها الأساسية تحديد وضع خاص للطبيب وكذا الحصول على العلاوات.

أما على المستوى التنظيمي، فالنقابة مهيكلة في : مكتب وطني، مكاتب جهوية مكونة من مندوبين جهويين، مكتب ولائي، ومكتب في كل قطاع صحة. تنظم النقابة أيضاً مؤتمراً كل ثلاث سنوات. من بين النشاطات المهمة التي نظمتها النقابات، نذكر الإضرابات والاعتصامات خلال سنوات : 1994، 1995، 2001، 2002، 2003، 2004. طالبت SNPSP منذ تأسيسها بتحسين الأجور والسكن والتعويضات وكذا إصلاحات نظام الصحة.

المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST¹¹) : تأسس المجلس في 17 أفريل 2003 بجمعية مكونة من مندوبي 18 ولاية. قدم ممثلو النقابة ملفهم على مستوى وزارة العمل لكن هذه الأخيرة رفضت منحهم وصل إيداع الملف. كان عليهم الانتظار أكثر من أربع سنوات كي يستلموا الوصل يوم 10 جويلية 2007، بعد مواجهة صعبة بين المعلمين والجهة الوصية وكذا اعتصام آلاف الأساتذة أمام قصر الحكومة. تسيّر CNAPEST حالياً من طرف المنسق الوطني سليم يلهة، الذي عوض لعربي نوار. قرّرت النقابة خلال مؤتمر نوفمبر 2012م،

12 SNAPAP : <http://googlesnapap.centerblog.net/4611141-solidarite-inter-national-syndical>

13 حوار مع السيد لونس قشي، أمين عام النقابة المستقلة للشبه طبي.

14 موقع النقابة : www.satefalgérie.eklablog.com

10 أنظر قائمة المنظمات النقابية المرخصة في الملحق.

11 CNAPEST : <https://www.facebook.com/CNAPEST.org>

تحديّ السّلات العموميّة والجهة الوصيّة. لا يأتي الذّهاب إلى إضرابات طويلة المدى سوى بعد انسداد أفق الحوار بين طرفي الصّراع (نقابات/أرباب عمل). أوقات الانسداد هذه قليلة : نسبة الإضرابات التي تزيد عن 6 أيّام يصل إلى 11.7 بالمئة ونسبة الإضرابات المفتوحة هي 14 بالمئة من مجموع الإضرابات المسجّلة بين 2005 و2010م (زبيري 2015 : 286).

في الواقع، لا تريد النقابات المستقلّة في الجزائر مُساءلة السّطة السياسيّة واللجوء إلى الإضرابات، التي لا تعتبر بالنسبة لها سوى استراتيجيّة ضغط لرفع فرصها في الحصول على ردّ إيجابيّ على مطالبها. تمثّل كثافة الإضراب عدد المرّات التي يتمّ التوقّف فيها عن العمل بالشّهر وهي في الواقع وحدة قياس وقت أيضا. غالبا ما تتزامن الإضرابات في الجزائر وبقية البلدان مع الدخول الاجتماعيّ والعودة الكبرى للعمال إلى مناصب شغلهم بعد العطلة الصّيفيّة. تأتي الإضرابات في أوقات حسّاسة، عندما تُقرّر السّلات العموميّة إجراءات اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة. يمرّ تبني هذه الإجراءات عبر اتّفاق، ومن هنا تصير موافقة النقابات ضروريّة. بدورها تزيد النقابات من ضغطها على الجهة الوصيّة خلال هذه الفترة لتُكمل مهمّتها، ولتراجع بعدها كي تترك المجال للسّطة السياسيّة، كفاعل وحيد على السّاحة الاقتصاديّة والاجتماعيّة (زبيري 2013 : 288).

عرفت الجزائر في 2011م حركة احتجاجات اجتماعيّة واسعة مسّت كلّ القطاعات : الخبازين، سوناطراك حاسي الرّمل، هيونداي موتورز الجزائرية، عمال البلديات، عمال مديريةيّة السّكن والتّهيئة وكذا مديريةيّة العمران والبناء، مظاهرات الطلبة وإضرابات عمال البريد، حراك لدى المتقاعدين، وإضراب الوظيف العموميّ، إضراب صحافيّين وإضراب أساتذة الثانويّ والتّقنيّ.

المنظمة الوطنيّة تُسمّى مجلس ثانويّات الجزائر، وتقرّر توسيع المجلس خلال الجمعيّة العامّة التأسيسيّة للمنظمة، يوم 26 ديسمبر 2006م، من طرف مندوبيّ الهيكلية السّابقة للـ CLA - (Beldjena Rabah 2007). كان أوّل ظهور للنقابة خلال اجتماع 6 فيفري 2003م في مقرّ أكاديميّة التّعليم لولاية الجزائر. عُرف الـ CLA بمطالبه الكبرى، رفع الأجور، التقاعد بعد 25 سنة خدمة، ومراجعة الوضع الخاصّ لمعلمي الثانويّ.

الاتحاد الوطنيّ لعمال التربيّة والتّكوين (UNPEF) : هو نقابة لعمال التربيّة الوطنيّة والتّكوين المهنيّ، تشكلت قاعدته في سنة 1990م من مُدراء الثانويات. توسّع لاحقا ليشمل فئات عاملة في قطاع التّكوين. يُسيره حاليا صادق دزيري، المنتخب مكان إيدير محمّد. انتخب أمينه العامّ الحاليّ مُنسقا لكونفدراليّة النقابات المستقلة الجديدة. تُعتبر UNPEF إحدى أكثر النقابات الحاضرة في حركات الإضراب التي هزّت قطاع التربيّة في السّنوات الأخيرة.

العمل النقابيّ وأشكال الاحتجاج

حسب دراسة تجربيّة غطّت خمس سنوات من النّشاط النقابيّ من 2004 حتى 2010م، تمّ تسجيل بعض الملاحظات والمعلومات المثيرة (زبيري 2013 : 26)، يتعلق الأمر بملاحظات ترتبط بطبيعة النّشاط النقابيّ ومختلف الاستراتيجيات المتبعة من طرف النقابات المستقلة لمواجهة القمع وتلاعبات الجهات الوصيّة.

تطوّر العمل النقابيّ في القطاع الاقتصاديّ الصّناعيّ أوّلا، ثمّ عرف تقدّما كبيرا في قطاعات البناء والأشغال العموميّة. تعرف هذه القطاعات تركّزا كبيرا للكتلة العماليّة، وتمثّل حصن الحركة العماليّة الجزائرية. ولهذا السّبب تُسجّل حركات احتجاجيّة وإضرابات مهمّة خلال تاريخ النضال النقابيّ (زبيري 2013 : 268).

لوحظ خلال سنوات التسعينات انخفاض نسبة الإضراب، خاصّة بعد تبني التعدديّة النقابيّة. ويعود الأمر لتدهور الحالة الأمنيّة. برزت الحركة النقابيّة إذاً بمحتوى مطالبها وبقطاعات نشاطاتها المعنيّة. نرى في هذا الرّسم البيانيّ أنّ النقابات التي سجّلت نسبة إضراب كبيرة، قبل 1988م، هي نقابات الأشغال العموميّة والصّناعة (مصنع الحديد والصّلب بالحجّار، مركب السيّارات الصّناعيّة بالزّويبة... إلخ)، كما نلاحظ غياب كل نشاط مرتبط بالقطاع الإداريّ. لكن بعد 1988م نبدأ بملاحظة تغيّر كامل وانحدار حادّ لعدد الإضرابات على مستوى قطاعات الصّناعة والأشغال العموميّة، لصالح قطاعات الإدارة (صحّة، تربيّة، تعليم عالي... إلخ).

تبين لنا الخريطة النقابيّة في الجزائر أنّ النقابات المستقلّة ليس لها ممثلون في القطاعات الحسّاسة، مثل المجروقات والحديد والصّلب والصّناعات الثقيلة. حيث يبقى الاتحاد العامّ للعمال الجزائريّين الفاعل الوحيد.

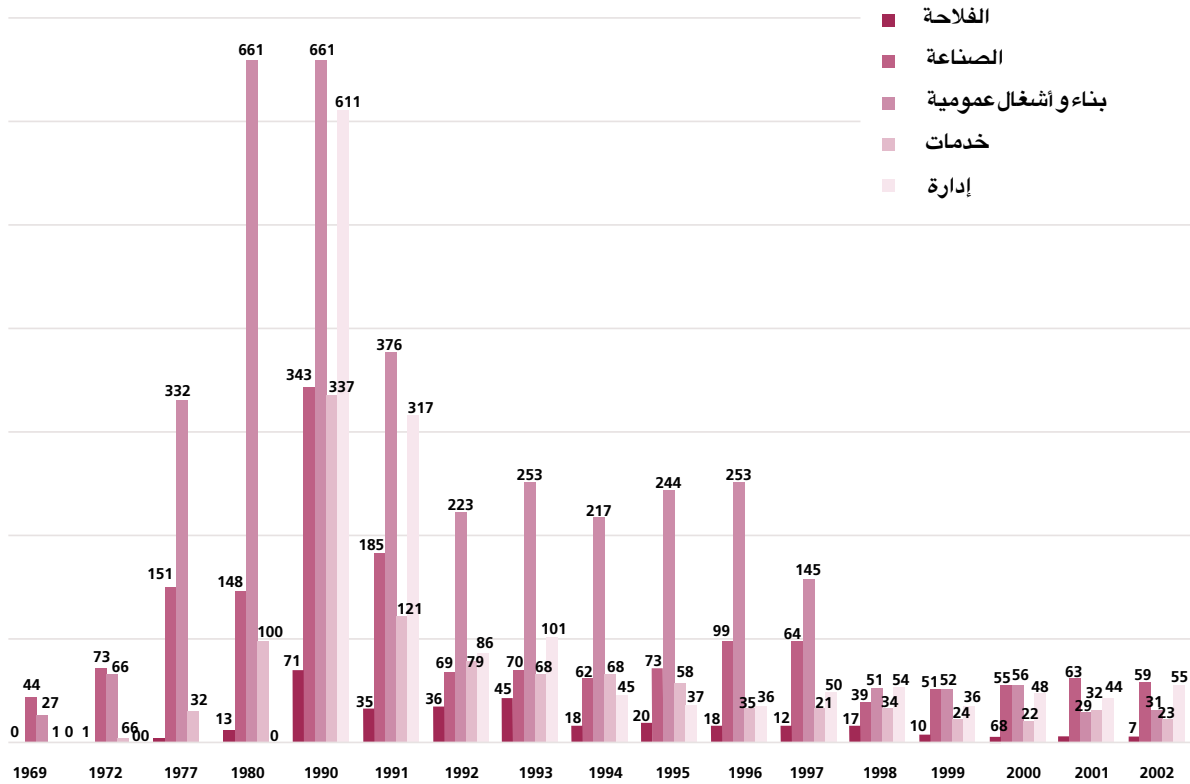
نلاحظ خلال هذا الفترة (2004-2010) من جهة، أنّ هنالك زيادة كبيرة في نسبة إضراب موظفي الإدارة، أساتذة التّعليم العالي، والتربيّة والصّحّة بكلّ فئاتها (ممرّضين، أطباء عامّين، اختصاصيّين...)، من جهة أخرى، نرى غياب كل حركة نقابيّة على مستوى قطاعات الصّناعة والأشغال العموميّة.

أي أنّ هنالك استراتيجيّة نقابيّة تطوّرت حول قطاعات اقتصاديّة خارج الصّناعة والأشغال العموميّة التي تُسيطر عليها الدولة، خاصّة أنّه وفي فضاء لا تُسيطر عليه السّلات العموميّة بشكل كامل، يزيد منسوب الحرّيّة الذي يسمح بالضغط على السّطة السياسيّة والجهة الوصيّة.

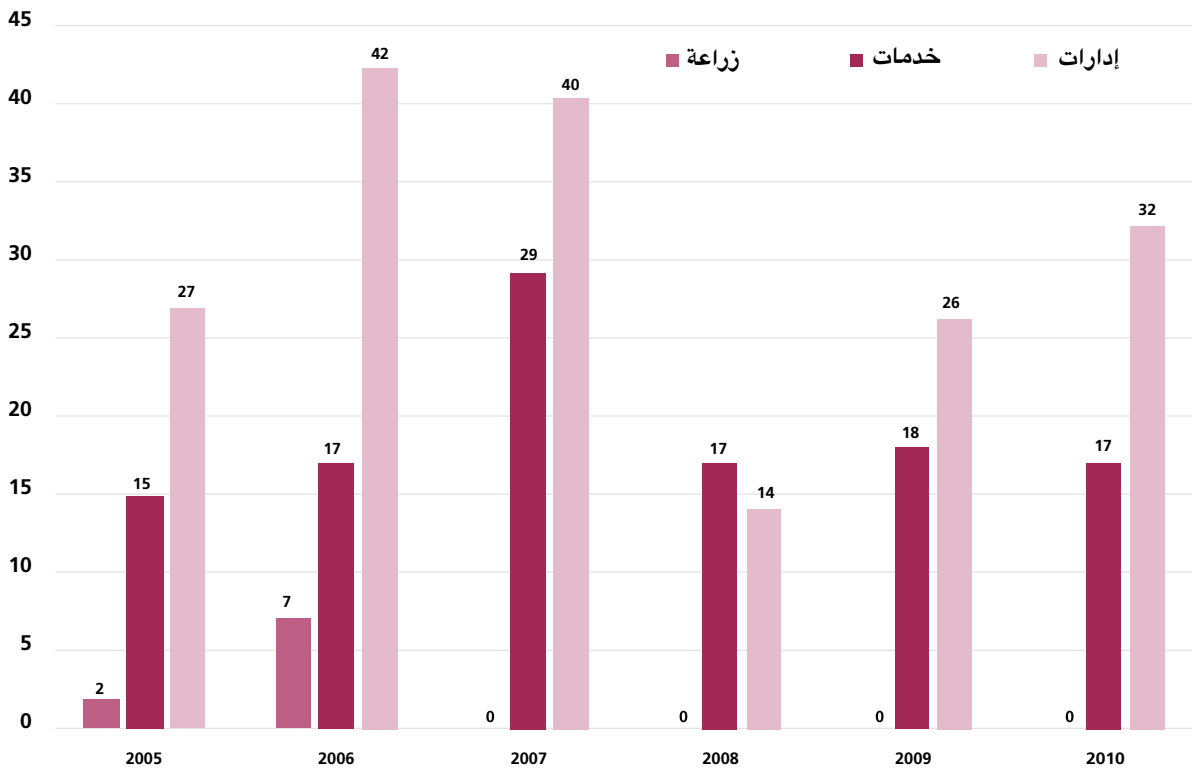
خلال الفترة 2005-2010م، سُجّل 1142 يوم إضراب من طرف أغلبيّة النقابات. حوالي 48.2 بالمئة من الإضرابات لم تُدْمُ أزيد من يوم، بينما تجاوزت 20.7 بالمئة من الإضرابات السّنة أيّام.

تُفيد إضرابات اليوم الواحد في قياس " شدة " السّطة واستقرارها نواياها وردود فعلها. وتهدف أيضا لإظهار قوّة التّأطير لدى النقابات وقدرتها على

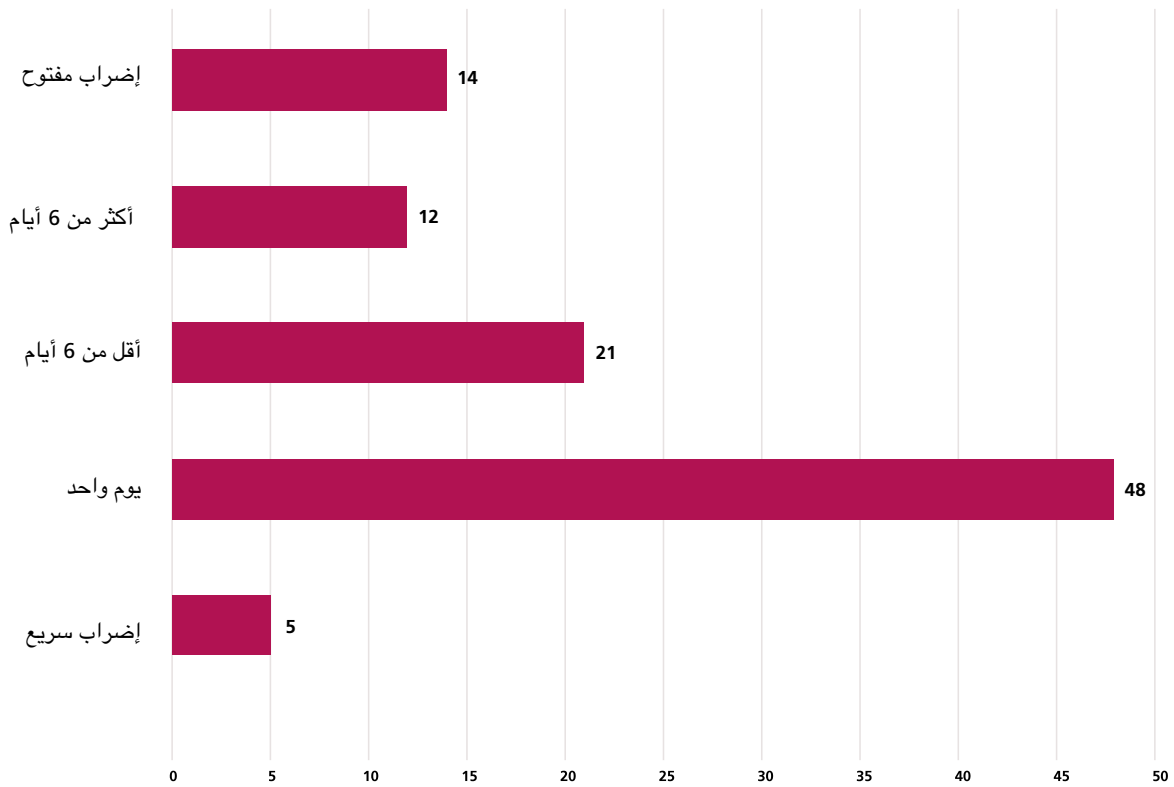
رسم بياني 5
نسبة الإضرابات حسب قطاع النشاط من 1969-2000



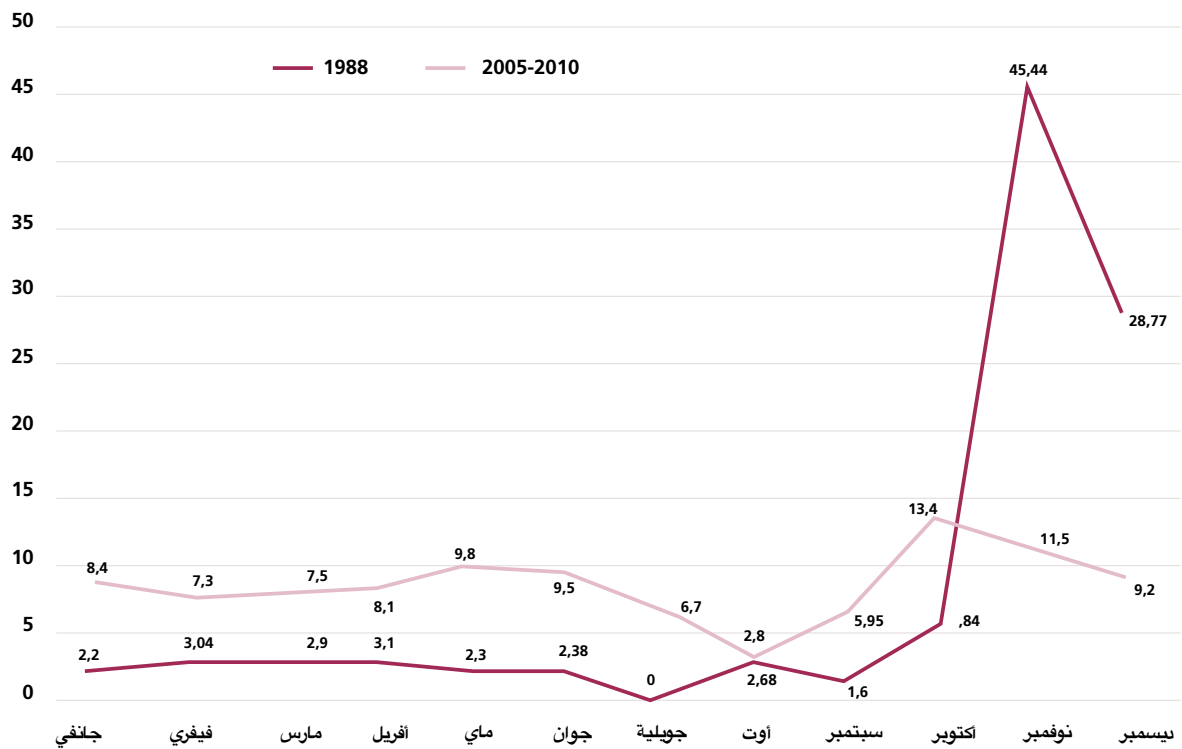
رسم بياني 6
نسبة الإضراب حسب قطاع النشاط من 2004-2010



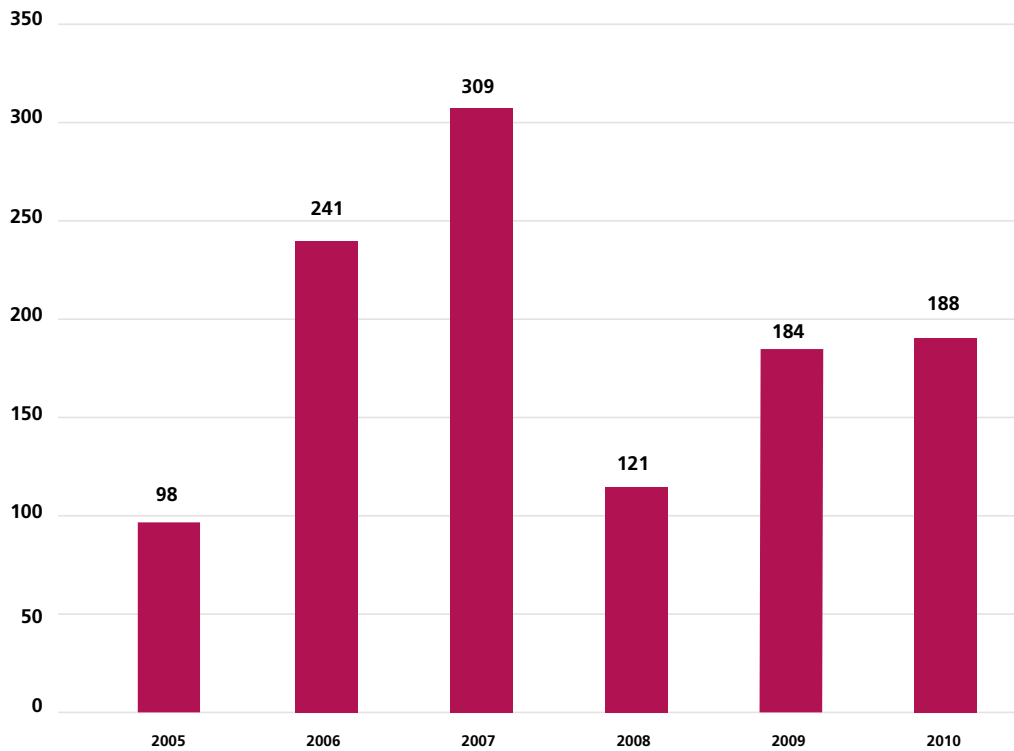
رسم بياني 7
النسبة المئوية للإضراب 2010-2005



رسم بياني 8
نسبة الإضرابات في الشهر : مقارنة بين 1988 والفترة 2010-2005



المصدر: زوييري 260 : 2013



المصدر: زوييري 254 : 2013

ما الذي جلبته التّعديّة النقابيّة للجزائر ؟

- إعادة النّظر في احتكار الاتّحاد العامّ للعمالّ الجزائريّين لتمثيل العمالّ.
- زيادة هامّة في الأجور، وتحسين ظروف العمل.
- المساهمة في تسيير الخدمات الاجتماعيّة.
- المبادرة بوضع قوانين خاصّة جديدة في قطاعيّ التّربية والصّحة.
- مشاركة النقابات في تشكيل سياسة الضّمان الاجتماعيّ.
- بروز نخبة نقابيّة تمثيليّة أصبحت معروفة ليس داخل عالم الشّغل والنقابات فقط بل وطنياً كذلك.

أمّا فيما يتعلّق بعلاقة النقابات المستقلّة بالمنظّمات الدّوليّة، فالأمر يتعلّق بتجربة نقابيّة شايّة واجهت تحديّات تنظيميّة وكان عليها أن تتحمّل مسؤوليّة الصّراعات النقابيّة اليوميّة، وهذا في مواجهة سلطات عموميّة تُعادي وجود النقابات المستقلّة. هنالك أيضاً الظروف التّاريخيّة التي برزت فيها هذه النقابات، والتي ميّزتها مشاكل سياسيّة أمنيّة تلاها توقيف المسار الانتخابي سنة 1992م وبدء العمليّات الإرهابيّة، الشّيء الذي لم يكن في صالح انفتاح هذه المنظّمات النقابيّة على العالم الخارجيّ. ترى السّلطة السياسيّة بعين السّوء كلّ تدخّل سياسيّ ونقابيّ من الخارج، وتعتبره مصدر ضغط إضافي يمكن أن تستفيد منه النقابات المستقلّة. يفسّر هذا الوضع بشكل عامّ قلة العلاقات النقابيّة مع الحركة النقابيّة العالميّة.

رغم هذا تمكّنت بعض النقابات مثل : UNPEF و SNAPAP و SATEF و SNAPEST من الانضمام لفدراليّات عالميّة، لتصير جزءاً من أمميّة التّعليم ولتشارك في لقاءاتها الدّوليّة. الأمر الذي سمح لإطاراتها رجالاً ونساءً أن يستفيدوا من التّكوين. سمحت هذه العلاقات بالخارج للنقابين إذاً من الانفتاح على الشّبكات النقابيّة العربيّة والإفريقيّة. لكن للأسف، حال الحصول على التّأشيرة من سفر الكثير من النقابين الجزائريّين للاتّحاق بدورات التّكوين في بعض البلدان.

تحديات وعراقيل النّشاط النقابيّ

- يُمكننا تمييز بعض العراقيل التي تُعيق النّشاط النقابيّ في الجزائر :
- التدخّل الخارجيّ مُمثلاً بالتدخّلات غير المُبرّرة للسلطات العموميّة في الشّؤون الدّاخلية للنقابات بدرجة لا تقل عن تدخّلها في الأحزاب السياسيّة (زوييري/عبد الله 2015: 67).
- تسبّب نقص التّكوين النقابيّ في عدم اهتمام كبير لدى المتسببين للنّشاط النقابيّ وكذا انتقال بعضهم نحو نقابات أخرى. تُمثّل هذه النّقطة تحديّاً كبيراً يواجه النّشاط النقابيّ المستقل اليوم (زوييري/عبد الله 2015: 66).
- نسبة تمثيل قليلة بالنّسبة للنساء داخل المنظّمات النقابيّة، خاصّة في مناصب التّسيير العليا.
- تملك النقابات المستقلّة حصّة ضئيلة من التّمثيل في القطاع الخاصّ، رغم أنّ هذا الأخير يوظف 6.95 مليون عامل، ما يمثّل 63 بالمئة من مناصب الشّغل في الجزائر.
- غياب الوسائل الماديّة بالنّسبة لبعض النقابات المستقلّة ما يجعلها تُسيّر بمساهمات المتسببين (زوييري/عبد الله 2015: 63).
- حضور النقابات المستقلّة أكبر في الوظيف العموميّ منه في قطاعات أخرى، خاصّة في القطاع الصّناعيّ، الحصن الأصليّ للحركة النقابيّة.
- التّسيير الاستبداديّ للمنظّمات النقابيّة ونقص الشّفافيّة في تسيير الشّؤون الدّاخلية للمنظمة خلق العديد من المشاكل الدّاخلية وأدى إلى تفجير هذه المنظّمات أو اختفائها (زوييري/عبد الله 2015: 66).
- طغيان الخلافات والخصومات النقابيّة في بعض الأحيان، على التّوافق وتقارب وجهات النّظر، كما هو الحال مع تنسيقية نقابات التّربية والمنظمة الشّابّة : الكونفدراليّة الوطنيّة للنقابات المستقلّة التي تشكلت في 18 نوفمبر 2018م.

النقابات المستقلة من 2000م إلى يومنا هذا

حسب تقرير اللجنة الوطنية للحريات النقابية (CNLS)، بتاريخ أبريل 2005م، فإن " وزارة العمل، وعبر مصالحها، تورطت بالتدخل في شؤون منظمات نقابية. حيث أكدت المراسلات شديدة اللهجة الواردة من مصالحها انتهاك المبدأ المقدس لحياة الإدارة التي تدخلت في الشؤون الداخلية للنقابات. تورطت نفس هذه المصالح في اختراق سرية المراسلات. حيث سُجِّل بعد هذا الاختراق أن مفتشيات العمل، والتي من المفروض أنها ترافق العمال ومنظماتهم النقابية من حيث القانون واحترام الإجراءات صارت تضرب بمصالحهم. وقضية نقابة SNOMMAR هي أفضل مثال على ذلك " (CNLS 2005).

بالإضافة إلى هذه الوسائل، تلجأ السلطة أيضا إلى " استنساخ " النقابات بهدف التضييق وخلق الفرقة وتثبيت استراتيجية التنظيم واستقلالية عمل هذه النقابات. يسمح هذا " الاستنساخ " بإخلاق نقابات " قراقوز "، مستعدة لمبايعة النظام والتخلي عن مطالب العمال¹⁵.

رفض التفاوض

إن القوانين الاجتماعية تفرض حتما على الدولة المشغلة فتح أبواب الحوار المجتمعي في كل الأزمات الاجتماعية-المهنية. إلا أنه، وفي الواقع، تجد النقابات المستقلة صعوبات جمة في الالتحاق بالحوار المجتمعي، خاصة خلال المفاوضات الثلاثية. تواصل الدولة تفضيل العلاقة الحصرية مع المركزية النقابية، وهي طريقة أخرى لمنع التعددية النقابية من التشكل فعلا ورسملة مكاسبها.

يعتمد تسيير الأزمات عبر المفاوضات في عالم الشغل في الواقع على ميزان القوى على الأرض وقدرة الفاعلين النقابيين على تحريك عمال القطاع الذي ينتمون إليه. هذا الحراك ضروري لفرض المفاوضات، في أغلب الحالات. تعامل السلطات العمومية غالبا ما يكون اللجوء إلى التهديد بالفصل، بالتشويش على المعلومة، ثم يأتي التفاوض بعد ذلك.

لا تدعى النقابات للمفاوضات الفئوية، وهذا متواصل حتى اليوم، للمشاركة في جولات المفاوضات الثلاث التي تنظمها الحكومة سنويا. وحدها المركزية النقابية وأرباب العمل يدعون إلى هذه المفاوضات، رغم أن تمثيليتهم ليست موضع شك بالخصوص في قطاع الوظيفة العمومي الذي يوظف ملايين الأجراء. وتندرج المبادرة الأخيرة التي دعت إليها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي¹⁶ كل المنظمات النقابية كي تقدم لها العناصر اللازمة من أجل تقييم مدى تمثيلية كل منظمة نقابية، في هذا السياق الإقصائي. في نفس الوقت، تواصل بعض الوزارات استقبال المندوبين النقابيين، خاصة في قطاعي التربية الوطنية والصحة العمومية.

تمثل سنوات الألفين مرحلة مهمة في تطور العمل النقابي والنضالات النقابية في الجزائر. فقد سمح تحسن الظروف الأمنية و" البحبوحة المالية " للبلاد بـ " إعادة تفعيل " المطالب التي " تركت على جنب " لمدة طويلة من طرف أغلب الأجراء بسبب الإرهاب والأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد. استعيدت هذه النضالات النقابية " لعالم الشغل مركزية سياسية والاجتماعية " (Djabi 2014)، خاصة بعد الاحتجاجات الشعبية لسنة 2001م.

في الواقع، عرفت كل قطاعات النشاط حركات إضراب لأجل مطالب تتعلق بالأجور والدفاع عن القطاع العام ضد الخصخصة أو من أجل الترويج لمنهجيته.

تمثل عودة هذه النضالات النقابية قفزة نوعية في إعادة بعث الحركة النقابية في كل القطاعات، خاصة في وسط النقابات المستقلة. سمحت شدة النضالات للنقابات طيلة هذه السنوات بأن تكسب الميدان، وتحصل على مكتسبات مهمة وأن تفرض نفسها على الحقل النقابي الوطني، كفاعل لا غنى عنه.

أصبحت النقابات المستقلة تشكل أغلبية مع الوقت، خاصة في قطاع الوظيفة العمومي، على حساب الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي فقد أغلبية مناطق نفوذه. وواصل إ.ع. ج. ممارسة نفوذه في القطاع الاقتصادي العمومي وفي بعض المؤسسات التي تمت خصصتها. ومع زيادة عدد النقابات المستقلة والاحتجاجات النقابية بشكل عام، ظلت العلاقات مع السلطات العمومية متأزمة وأبوية، حتى مع الفروع المناضلة للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

عن صعوبة الاعتراف بالفعل النقابي

بعد تعديل الدستور في 23 فيفري 1989م والذي رسخ التعددية النقابية والسياسية والجموعية، أظهرت السلطات وطيلة سنوات رفضا تاما لكل طلب ترخيص لبعض النقابات المستقلة، وعارضت إنشاء كونفدراليات نقابية، ويعتبر هذا تعديبا صريحا على القوانين والمعاهدات الدولية. ولدت عشرات النقابات وحصلت على تراخيصها لكن لم يحصل أي تغيير في التعامل مع النشاط النقابي من طرف السلطات العمومية وأرباب العمل. هنالك العديد من النقابات التي تشتكي من العراقيل التي تواجهها عندما تُمارس حقها القانوني في العمل النقابي، ومن القمع وتجريم الفعل نفسه. ولجأت الحكومة وأرباب العمل منذ سنوات، بغير وجه حق، إلى العدالة لكسر حركات إضراب واحتجاج العمال. صار هذا الأمر ظاهرة في كل قطاعات النشاط ولا تمس النقابات المستقلة فقط، لأن بعض الفروع المناضلة للمركزية النقابية لم تسلم من المتابعة أيضا. وغالبا ما تتابع هذه الفروع قضائيا ويتم تعليق نشاطها وتسريح مناضليها من مناصبهم ظلما (مثل النقابة السابقة للجمارك). صارت هذه الممارسة " هيكلية " عند السلطات العمومية وأرباب العمل (سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص). بل حتى أن القطاع الخاص " لا يعترف بالعمل النقابي، ولا بالنقابات كشريك، كما لو أن الجزائر عادت إلى فترة الرأسمالية المتوحشة " (Djabi 2005). حتى أنه في بعض الحالات هناك تحالف مضمّر بين أرباب العمل الخواص والدولة بخصوص بعض الممارسات المعادية للنقابات.

15 « La Question syndicale aujourd'hui en Algérie, compte rendu de la réunion débat du 26 avril 2014 » (<https://www.socialgerie.net/spip.php?breve856>)

16 « La Question syndicale aujourd'hui en Algérie, compte rendu de la réunion débat du 26 avril 2014 » (<https://www.socialgerie.net/spip.php?breve856>)

شكيب خليل). شل إضراب عام آخر (2003م) البلاد بدعوة من إدارة المركزية النقابية لرفض مشروع قانون المحروقات وكذا برنامجا للخصخصة. رفض الفدرالية الوطنية لعمال التعليم (FNTE-UGTA) الاستجابة لرغبة قاعدتها النقابية، سنة 2002م، بخوض المعركة إلى آخرها من أجل المطالب المتعلقة بالخطوة الوسيطة والعلاوات، دفع بعمال القطاع لخوض معركتهم سنة 2003م وهذا بمعزل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ستتعلق لاحقا ثلاثة إضرابات عامة لأساتذة الثانوي من طرف الـ CLA التي ستعلن عن إضراب عام من 17 ماي وحتى 25 جوان 2003م. جُمّد هذا الإضراب بسبب زلزال بومرداس، لتعود حركة الإضراب على المستوى الوطني، هذه المرة، بدعوة من الـ CLA والـ CNAPEST في 27 و28 و29 سبتمبر من نفس السنة. طالب الأساتذة برفع الأجر بنسبة 100 بالمائة، وبإعادة تقييم الأجر القاعدي؛ خلق ميزانيات لمناصب شغل دائمة، والتقاعد بعد 25 سنة خدمة كاملة. دام هذا الإضراب ثلاثة أشهر وانتهى بمكتسبات مهمة في وقتها : زيادة في الأجر بنسبة 30 بالمائة. في مواجهة التهديد بالشطب الذي رفعتة الحكومة، هددت عدة نقابات لمؤسسات التعليم (SETE) التابعة لـ إ.ع.ج. بالجوء إلى الإضراب إذا ما نفذت الحكومة تهديداتها على الأساتذة المضربين التابعين للـ CLA وCNAPEST.

بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، فقد خاض عدة إضرابات خلال خريف 2003 ثم في 2005 و2010م من طرف عمال القطاع الاقتصادي (موانئ، جمارك، SNVI، V، مصانع الأجر)، طلبا لرفع الأجر ودفاعا عن وسائل الإنتاج. انطلقت هذه الإضرابات عموما دون موافقة إدارة الاتحاد العام، خاصة بعد إضفاء التعهد الاقتصادي والاجتماعي بين الاتحاد والحكومة الجزائرية في 2006م، والذي أرسى هُدنة اجتماعية تدوم أربع سنوات.

ستعرف هذه المرحلة أيضا نضالات الموظفين الذين سيطالبون وبشدة بحقوقهم، رغم مختلف التعهدات الاقتصادية والاجتماعية المصفاة بين الحكومة والاتحاد العام ونقابات أرباب العمل، في كل قطاعات الوظيفة العمومي : تربية، صحة، إدارة عامة، حماية مدنية، أطباء بياطرة... إلخ.

في 2011م، ووسط السياق التوري للعالم العربي عرفت البلاد توسعا لنضالات العمال في عدة قطاعات : أطباء مقيمون، أطباء عامون وأخصائيون، الصحة العمومية، الأطباء النفسانيون، القابلات، المرصون، مساعدي التربية، عمال الوظيفة العمومي، عمال البريد، عمال سكك الحديد، عمال البترول، الحديد والصلب، الحمالون، المحامون، الحرس البلدي، صحفيو الإذاعة، عمال الخطوط الجوية الجزائرية، عمال التربية الوطنية، الجمارك وغيرهم. كان المطلب الأساسي إعادة النظر في الأجر وتبني حالة خاصة. لكن هذه الحركة لم تدم أكثر من السداسي الثاني لسنة 2011م، لكنها عادت للظهور في 2016م مع دورة احتجاجية نقابية ومظاهرات كبرى، مثل مسيرة الأول من ماي 2016 في مدينة بجاية

يمكننا القول أنه ومنذ سنة 2002م حتى يومنا هذا، فازت النقابات المستقلة على أكثر من صعيد خاصة على مستوى الإعلام والظهور والتمثيل في عدة فئات اجتماعية-مهنية، كالتربية الوطنية، بعد الإضرابات الدورية في 2003 و2007م. سجلت هذه الإضرابات عددا كبيرا من العمال المشاركين. كما لاحظنا كذلك أن عددا من النقابات المستقلة الفئوية الممتلة للطبقات المتوسطة قد تبنت خطابا راديكالياً ووسائل نضال جديدة بالنضالات العمالية البروليتارية.

يُبين هذا الوضع مرة أخرى أنّ السلطات العمومية لا تريد نقابة " شريكة "، ولكن هياكل نقابية في خدمة التوجهات السياسية والاقتصادية التي تُروّج لها الدولة على المستوى المركزي. كما ستُحارب الدولة كل محاولة استقلالية نقابية أو مُساءلة حتى لو كانت جزئية للخيارات السياسية.

الغياب شبه التام للتغطية النقابية في القطاع الخاص

زرع منظمات أو فروع نقابية في القطاع الخاص هو أحد أكبر التحدّيات التي تواجه الحركة النقابية الجزائرية، سواء كانت مستقلة أو تابعة للمركزية التاريخية.

في الواقع، التمثيل النقابي في القطاع الخاص هامشي ونسبة الالتحاق بالعمال النقابي لا تتجاوز 5 بالمائة في الوقت الذي صار فيه هذا القطاع أول مؤفر شغل في الجزائر بفضل أكثر من 1.2 مليون مؤسسة متوسطة وصغيرة PME، وحوالي 4 ملايين أجير (الديوان الوطني للإحصاء 2017).

أمّا هذه المؤسسات الخاصة الجزائرية فهي في غالبيتها مؤسسات صغيرة تُوظف ما معدله ثلاثة أجراء، ما يمثل عائقا كبيرا للنشاط النقابي. العدد الصغير للأجراء في المؤسسة لا يسمح بخلق فرع نقابي. في نفس الوقت، هشاشة الحالة المهنية لأغلبية أجراء القطاع الخاص، والذين يوجد منهم حوالي 2.5 مليون أجير غير مصرّح به لصناديق الضمان الاجتماعي، زد على ذلك 3 ملايين أجير متعاقد، هذه الحالة لا تسمح للأجراء بالانتظام بشكل جماعي داخل النقابات (عكاش 2010).

نذكر أيضا رفض وعداء أرباب العمل لكل مشروع تشكيل نقابة داخل مؤسساتهم. أكبر مثال على ذلك ربما هو مجمع سيفيتال. حيث، وفي 18 جانفي 2012م، بدأ إضراب عام للعمال في عدة وحدات بجمع سيفيتال، مطالبين بزيادات الأجر وإعادة توزيع عادل لصالح العمال والإطارات الصغيرة للمؤسسة. هذه التجربة كانت سابقة في تاريخ النشاط النقابي. كان الإضراب ضخما وشل عدة وحدات إنتاج، مرغما الرئيس المدير العام للمجمع على التنقل بصفة شخصية. لكنه عارض بكل حزم إنشاء نقابة عمال. انطلق إضراب آخر دام نصف يوم، في أفريل من نفس السنة ولكنه لم يكن واسع النطاق هذه المرة، ما سمح للإدارة بأن تردّ بحزم أكبر وتطرّد 16 عاملا اتهموا بشن الإضراب، لتتشكل بعدها حركة تضامن مع المطرودين الذين بدؤوا بدورهم إضرابا عن الطعام أمام مدخل المجمع.

ورغم كل هذا لم يتّوج هذا النضال المطلبي بتشكيل نقابة في المؤسسة، لكن لجنة مشاركة أين سيتم تقديم مندوبين عن العمال مع العلم أنّ هذه اللجنة لها دور استشاري هامشي ولا تملك أي سلطة. علل الرئيس المدير العام لمجمع سيفيتال رفضه إنشاء نقابة بأن هذه الأخيرة ستكون مصدر تشويش وتدخل خارجي وربما سياسي في الشؤون الداخلية للمؤسسة. حيث صرّح قائلا: " الفرق الوحيد مع لجنتنا هو أنّ النقابة ستكون خاضعة لنقائين خارجيين، يريدون ربما تطبيق سياسة خارجية على سيفيتال، دون علم بخبايا هذه الأخيرة، مُقحمين السياسة في ذلك " (Ait Hatrit 2013).

عودة النضالات النقابية

تمت سنوات الأفين، كما أشرنا له سابقا، ومع بداية " البجوحة المالية "، مُنعطفا كبيرا طبع الهبات الكبرى للنضالات النقابية التي مسّت مجموع قطاعات النشاط. مطالب رفع الأجر كانت النقطة التي فجرت هذه الحركات الاحتجاجية، خاصة منذ 2002-2003م. ورغم شدة هذه النضالات النقابية، إلا أنّها ظلت ذات طبيعة دفاعية. في 2002م، شل إضراب عمال المحروقات (المركزية النقابية) كل القطاع ضد المشروع الليبرالي الذي حمل تغييرا في قانون المحروقات (قانون

حدود الحركة النقابية في الجزائر

لا زالت هناك العديد من التناقضات في المشهد النقابي الجزائري، وليس فقط تجاه الاتحاد العام للعمال الجزائريين، لكن أيضا داخل النقابات المستقلة نفسها، بعيدا عن طابعها المهني. تتعلق هذه الاختلافات بشكل أساسي بطرق واستراتيجيات النضال وكذا بطبيعة المطالب وتطورها، خاصة في قطاعي التربية الوطنية والصحة. هنالك أيضا مسألة تسيير الخدمات الاجتماعية في قطاع التربية والتي أجمت العديد من الخلافات بين نقابات القطاع. تعارض أغلب النقابات مركزة الخدمات الاجتماعية وتتهم مسؤولي اللجنة الوطنية للخدمات الاجتماعية بسوء التسيير وعدم الشفافية، اتهمت النقابتان صاحبتا الأغلبية في اللجنة الوطنية للخدمات الاجتماعية، أي CNAPEST و UNPEF، بأنهما في تنافس غير عادل. حيث أنهما تمارسان نوعا من الابتزاز على الأجراء للانتساب إليهما، وبالتالي الحصول على امتيازات ومساعدات الخدمات الاجتماعية. وغالبا ما يتم استعمال هذا الملف من طرف الإدارة للزيادة من حدة الخلافات والصراعات الداخلية بين النقابات.

يتميز الحقل النقابي في الجزائر بتشرذم غير متكافئ. حيث نجد عدة نقابات في نفس قطاع النشاط، مثلما هو موجود في الصحة والتربية الوطنية. تملك كل نقابة شبكتها الخاصة بالمطالب، وشبكتها الخاصة بالمهن التي تمثلها. تتبنى كل نقابة استراتيجياتها وحرركاتها الخاصة للوصول إلى أهدافها. تحاول كل نقابة التفاوض والحصول على حقتها من " الكعكة " لصالح المهنة التي تنتمي إليها ولكن على حساب التضامن مع الأجراء من نفس المهنة. يُعزز هذا الوضع من " أنانية " كل قطاع ومن العداء النقابي.

" ما سيتأكد مع هذه النقابات على المستوى المطلي هو التنافسية، خاصة مع استراتيجية " كل يعمل من أجل مصلحته " ونوع مريض ومُهم من الفئوية المهنية. تشكيل المطالب، لحظات التفاوض، التصريحات العامة لقيادات النقابات، وخاصة العلاقات مع السلطات العمومية تدل على غموض حاضر بتفاوت، على نقص الخبرة وعلى محاولات يُمكنها تعطيل حركة المطالب المُفَعلة "، يؤكد الناطق السابق باسم CNES (Adel 2006)

لهذه النقابات المستقلة حدود أخرى، مرتبطة خاصة بالتباين : من جهة، " الطابع البراغماتي لتقافتهم النقابية؛ التجربة التي لا تزال بدائية عند البعض وحتى في بعض الأحيان هناك طريقة تسيير غير ديمقراطية، بل وبيروقراطية " (Adel 2006)، ومن جهة أخرى، " قراءة قطاعية لميزان القوى " (Djabi 2009) في مواجهة ليبرالية صاعدة. زد على ذلك عدم قدرة الحركة النقابية على التوغل في القطاع الخاص، الذي لا يعترف بالعمال النقابي، ولا النقابة كشریک، كأن الجزائر عادت إلى فترة الرأسمالية المتوحشة " (Djabi 2005).

هذا التشرذم يعكس أيضا الفروقات الموضوعية للطبقة العاملة في الجزائر، أي أولئك الذين يعيشون من بيع جهودهم و فقط (أي الأجر). جدير بالملاحظة أيضا أن هناك فروقات بين البطالين من جهة والعمال من جهة ثانية، بين عمال الوظيف العمومي وعمال القطاع الاقتصادي العمومي. تسود

يُضاف إلى هذا نوع من الاستبداد النقابي يحد عن النضالات الاجتماعية في البلاد والرّهانات المجتمعية الرّهنة. في الواقع، قلة هي النقابات التي تُعبر عن مسألة البطالة التي تحملها حركة البطالين، أو عن ظاهرة الحرقة، المشاكل البيئية، أو حتى الاحتجاجات ضد استغلال الغاز الصخري جنوب البلاد. رغم الدور الجديد الذي بدأت في القيام به النقابات المستقلة بعد انطلاق الحراك الشعبي بعد 22 فبراير 2019م، الذي يمكن أن يتحول إلى فرصة سانحة للانتشار الشعبي والعمالي.

عن النخبة النقابية

إذا كانت النخبة النقابية القديمة (سنوات 1960-1970م) تتحدر من أوساط جد بسيطة (Djabi 1994)، فإن النخبة النقابية الجديدة، خاصة بعد أكتوبر 1988م، تختار أفرادها في الأوساط المتعلمة التي استفادت من ميزات تعميم التعليم والارتقاء الاجتماعي الذي جاء بعد الاستقلال. ينحدر هؤلاء اجتماعيا من الطبقة الوسطى، بل وحتى من الوظائف المكتتبية.

كانت للعديد من القيادات، خاصة في النقابات المستقلة، تجربة نقابية سابقة، سواء في الحركة الطلابية أو في الاتحاد العام للعمال الجزائريين. بل ودخل البعض في تجارب سياسية مع عدة أحزاب، حتى قبل 1988م. ولهذا السبب نجد أنفسنا أمام نخبة نقابية متباينة التجارب وبخلفيات إيديولوجية يمكنها أن تكون جد مختلفة من قطاع إلى آخر.

يتعلق الأمر أيضا بنخبة ظهرت أساسا في حقبة تاريخية جد صعبة سياسيا واقتصاديا وأمنيا. حاولت هذه النخبة أن تتفادى عملية تحويل الطبقة

17 « La Question syndicale aujourd'hui en Algérie, compte rendu de la réunion débat du 26 avril 2014 » (<https://www.socialgerie.net/spip.php?breve856>)

من المطالب الفئويّة إلى الكونفدراليّة النقابيّة

سيطرت حتى الآن المطالب الفئويّة كمقاربة نقابيّة تعوّدت أن تدافع عن مصالح عمّال قطاع مهنيّ واحد فقط. مطالب فئويّة لا تأخذ في الغالب في الحسبان السّياق العامّ لعالم الشّغل وتأثيره على العمال، كميزان قوى واستراتيجيات.

يعتبر بعض الفاعلين والمراقبين في الجزائر، " أن المطالب الفئويّة ليست تشويها ولا انحرافا، ولا تراجعاً، بل نتيجة لعولمة ليبرالية مستمرة وكذا عراقيل نقابيّة واجهوها في المركزيّة النقابيّة. بل شجعها بعض المسؤولين في الدّولة في بداية التّعدديّة السّياسيّة. ليست المطالب الفئويّة ردّ فعل محافظ، ولا تعبيراً عن غياب وعي مجتمعيّ ولكنّ الحاجة للدّفاع عن المهّن المهمّشة من طرف السّوق، رغم أهمّيّتها في تطوّر بلاد متأخرة " (Adel 2006).

تأخّرت عمليّة تجاوز المطالب الفئويّة كي تتحقّق في الميدان. قطعت النقابات المستقلّة طريقاً طويلاً منذ تجربة اللجنة الوطنيّة للحريّات النقابيّة (CNLS) في 2004م. تجمع نقابات مستقلّة هدفه حماية الحريّات النقابيّة في الجزائر.

وُلدت عدّة مبادرات تجمع للنقابات وذلك بتشكيل تسقيّفات نقابيّة فئويّة أو كونفدراليّات نقابيّة لكنّ هذه التجارب لم تدم بسبب الانسداد الإداريّ ورغبة القيادة لبعض النقابيين. كعامل ذاتي ثانويّ أحر هذا الإنجاز المأمول.

في نفس الوقت، نلاحظ منذ سنوات، تقدّم نوعياً في المطالب لدى النقابات المستقلّة. يعترضون على قوانين الماليّة، يرفضون مراجعة مكتسبات العمال الجزائريّين فيما يخصّ التقاعد ويندّدون بمسوّد مشروع قانون العمل. لنكون بعيدين عن مطلب العلوات الوحيد لهذه الفئة أو تلك التي سادت لوقت معيّن. سمح هذا التطوّر بتسريع عمليّة أخرى وهي إنشاء وحدة نقابيّة جديدة حول كونفدراليّة نقابيّة جديدة أيضاً في 2018م.

تجمّع كونفدراليّة النقابات الجزائريّة (13 CSA) نقابة مستقلّة، تنحدر من مختلف القطاعات، نجد من بينها خمس نقابات من قطاع التربية. ويتعلّق الأمر بـ : المجلس الوطنيّ لأساتذة التعليم الثّانويّ والتّقنيّ (CNAPEST)، النقابة الوطنيّة لعمال التربية (SNTE)، النقابة الوطنيّة المستقلّة لأساتذة التعليم الثّانويّ والتّقنيّ (SNAPEST)، مجلس ثانويّات الجزائر (CLA)، النقابة الوطنيّة لعمال التربية والتّكوين (SATEF).

تتشكّل الكونفدراليّة أيضاً من النقابة الوطنيّة لمستخدميّ الصّحة العموميّة (SNPSP)، النقابة الوطنيّة للبيطرة، المجلس الوطنيّ لأساتذة التعليم العالي (CNES)، النقابة الوطنيّة لعمال التّكوين المهنيّ (SNTFP)، نقابة عمّال البريد، النقابة الوطنيّة لتقنيّ صيانة الطائرات (SNTMA) والنقابة الوطنيّة للأمتعة.

في الواقع، هذه الكونفدراليّة هي نتيجته لعمل طويل يهدف لوحدة النقابات التي تشكّلها. وتعود العمليّة إلى بداية سنة 2010م، عندما انطلقت عدّة حركات وحدويّة: إضرابات، مسيرات وتجمّعات قادتها النقابات في الميدان.

تجمّع الكونفدراليّة في الوقت الحالي، فقط قيادات النقابات الثّلاث عشر التي تتشكل منها (بناء هرمي) على المستوى الوطنيّ. رغم انطلاق لقاءات جهويّة في عدّة ولايات بالبلاد لتقوية بنية الكونفدراليّة النقابيّة. سيكون هذا البناء صعباً بسبب بعض العراقيل الموضوعيّة، والذاتيّة، بما فيها تلك الصّراعات الداخليّة والرّغبة في " الرّعامه " لدى مسيريّ النقابات على المستوى الوطنيّ والمحليّ. في الواقع، فإنّ ظاهرة البيروقراطيّة لا تمسّ المركزيّة النقابيّة فقط بل تمتدّ إلى النقابات المستقلّة أيضاً التي حصلت في الغالب على تنشئتها النقابيّة الأولى داخل هيكل المركزيّة. يمكن أن تعيق الثّقافة البيروقراطيّة هذه توسّع الكونفدراليّة خوفاً من خروجها عن حدود ثقافتها القديمة، رغم البداية الحسنه لهذه التجربة النقابيّة. التي تمثّل محطة مهمّة في تاريخ الحركة النقابيّة الجزائريّة.

المستوطنة إلى بروليتاريا. كما أعدت نفسها لتعيد التّفاوض على مكانتها وسط التّصحيح الليبراليّ في مواجهة نظام يُغيّر جلده، والذي كان يتكئ على طبقات أخرى أكثر ارتياحاً حتى يضمن استقراره. في الواقع، ناضلت هذه النّخبة لتفوز بمكانها في العقد الاجتماعيّ الجديد. منعت الظروف الأمنيّة والضّغوطات الكثيرة التي عرفها عالم الشّغل من التطوّر " العاديّ " لهذه النّخبة النقابيّة في مواجهة مركزيّة نقابيّة ظلت صمّاء أمام التّطلّعات الديمقراطيّة والاجتماعيّة للأجراء.

ساهم تصافر هذه العوامل بشكل كبير في تشكيل الهويّة النقابيّة لهذه النّخبة، الأمر الذي يُفسّر جزئياً راديكاليّتها في مواجهة السّلطات العموميّة، راديكاليّة تقترب من " الذهاب حتى النهاية "، بل ومن العمديّة في بعض الحالات¹⁸.

نساء ونقابات

تمثّل النّساء العاملات، حسب الإحصائيّات الرّسميّة، 19 بالمئة من اليد العاملة المصّرّح بها في الجزائر، وغالبيّتهنّ في القطاع العام. خلال مختلف حركات الإضراب، وخاصّة في قطاعات التّربية والصّحة والتّعليم العالي. دائماً ما تكون النّساء حاضرات ومكافحات، لكنهنّ لسن ممثّلات بما يكفي في الهياكل المسيّرة للنقابات، ما عدا في حالة مجلس ثانويّات الجزائر CLA، حيث هنالك عدّة نقابيّات ممثّلات في المجلس الوطنيّ وأيضاً في المكتب التّنفيذيّ. لا تملك أغلب النقابات لجان نساء، ما عدا SNAPAP المركزيّة النقابيّة منذ بداية الألفينات. تهتمّ هذه اللجان بتحسيس النّساء حول حقوقهنّ النقابيّة، وكذا ضرورة التّنظيم لخوض حملات نقابيّة ضدّ التّحرّش الجنسيّ في عالم الشّغل.

يرتبط هذا الواقع أساساً بثقافة السّلطة الأبويّة المتجذّرة في العمل النقابيّ وكذا في الأفكار النّظميّة المتعلّقة بالجنس وبالتشاركون اللامتساوي للمسؤوليّات العائليّة. هنالك أيضاً فوضويّة المدن، صعوبة التّنقل في الوسائل العامّة وضغوطات العائلة، كل هذا ساهم في منع النّساء من الانخراط أكثر في الهياكل المسيّرة للنقابات. لا تسمح مثل هذه الظروف للنّساء العاملات بدخول النقابة أو المشاركة اليوميّة في تسيير وتنشيط الهياكل النقابيّة، ولا يلعب دور مهمّ في اتّخاذ قرار يتعلّق بالنشاط النقابيّ على المستوى الوطنيّ والمحليّ. رغم هذا هنالك بعض المبادرات لتحريك العمل النقابيّ النسويّ خلال السّنوات الأخيرة في بعض النقابات، مثل المركزيّة النقابيّة و CLA و UNPEF¹⁹.

النقابات و الإعلام

سمح انفتاح الحقل الإعلاميّ بداية التسعينات لمختلف الفاعلين النقابيين من جعل مطالب العمال الذين يمثلونهم أكثر بروزاً. عموماً، هنالك دائماً تغطية للإضرابات وحركات الاحتجاج في كامل البلاد في الصّحافة الوطنيّة المكتوبة. أمّا بالنّسبة لتناول هذه المواضيع فهو يختلف من صحيفة لأخرى، حسب خطّ التحرير ورهانات اللحظة. اكتشف النقابيون مع الوقت " سلاح " الإعلام لنشر المعلومة لإبصال مطالبهم، تفكيك حجج ربّ العمل، والفوز بمعركة الرّأي العامّ حتى عندما يعلنون عن إضرابات طويلة المدى في قطاعات لها علاقة بيوميّات المواطن كالصّحة والتّربية.

سمح ظهور قنوات التّلفزيون الخاصّة بداية من 2012م وتطوّر شبكات التّواصل الاجتماعيّ للنقابيين، بالظهور إلى العلن، خاصّة عندما بدأت تصل خطاباتهم وصورهم مباشرة لمنازل ملايين الجزائريّين. ساهم هذا التطوّر في بروز عدد من الوجوه النقابيّة على المستوى الإعلاميّ. ليكتشف الجزائريّون عموماً والعمال خصوصاً، وعبر هذه الوجوه الجديدة، خطاباً نقابياً أحرّجاً مكافحاً ونقديّ تجاه السّياسات الاجتماعيّة للحكومة²⁰.

18 قليلة هي الدّراسات التي تتناول طبيعة النّخبة النقابيّة في الجزائر. لتشكيل فكرة معمّقة عن هذه النّخبة، من الصّورويّ خوض أبحاث وتحقيقات.

19 لا توجد حالياً أيّ دراسة عن مسألة الجنس في النقابة، أهمّ لها باحثون رغم أنّها تستحقّ منّا انتباهاً أكثر في مشاريع البحث القادمة.

20 استغلّ بعض النقابيين هذا الوضع للرّشح للتّرشح للانتخابات البرلمانيّة والفوز بها.



آفاق

من الصعب استشراف مستقبل الحركة النقابية في الجزائر اليوم. في وقت تجد المركزية النقابية نفسها في حالة خمول تام، وهذا بسبب الثقل البيروقراطي وهياكله العمودية والأفقية، المسيرة للنقابات والفيدراليات والاتحادات الولائية. رغم قوتها وإمكاناتها الكبيرة إلا أن المركزية النقابية تبقى رهينة بيروقراطيتها النقابية، والمرتبطة بشكل وثيق بمصالح السلطة السياسية-الاقتصادية على المستويين المحلي والمركزي. رغم وجود قطاع مناضل داخل المركزية ونزعه الاستقلالية، إلا أن آفاق استقلالية المركزية النقابية الآن لا تزال رغبة خجولة. وبدل أن تقود مختلف محاولات ديمقراطية الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى النجاح، انتهت بطرد وإقصاء حاملي أصوات المحتجين.

بالنسبة للنقابات المستقلة وكونفدرالية النقابات المستقلة فإن تطورها سيعتمد من جهة على رغبة الفاعلين في تجاوز الخلافات النقابية وصراعات القيادة، والتعامل الذي سيحظون به من طرف السلطة من جهة أخرى. لازال هناك عمل كبير من ناحية التكوين على قيادات النقابات القيام به، كي تفهم هذه القيادات الزهانات على المستوى العام وتفهم أيضا تعقيد عالم الشغل والزهانات المجتمعية. هنالك جهد كبير يفرض نفسه على النقابات حتى تفرض نفسها على المستوى الاقتصادي، التابع للقطاع الخاص.

إذا كانت الظروف السياسية للبلاد قبل الانتفاضة الشعبية لـ 22 فيفري 2019م تشير بأن النظام لم يكن يعترف أبدا بالكونفدرالية النقابية الجديدة، فإن الوضع السياسي الحالي يمثل لهذه الأخيرة فرصة اعتراف قانوني. من جهتها، يمكن للنقابات المستقلة أيضا أن تستفيد من هذا المعطي السياسي الجديد لتفرض نفسها في المستقبل كشريك اجتماعي حقيقي. يجعلنا التطور الحالي للأحداث نفترض أن الحقل النقابي سيعرف إعادة تشكل وتموقع جديدين، سواء من جهة النقابات المستقلة أو من جهة المركزية النقابية أو حتى من جهة السلطات العمومية.

تعيش الجزائر منذ 22 فيفري 2019م حركة احتجاجية كبيرة ضد النظام القائم تطالب بتغيير سياسي جذري. بدأت هذه الحركة بإحداث تغييرات على الحقل السياسي والنقابي. منذ 22 فيفري، تمومت النقابات المستقلة وبعض فروع المركزية النقابية لصالح عملية تغيير النظام، مشاركة في الحراك ومنادية بإضرابات فنوية في الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي.

يُنْتَظَرُ مستقبلاً أن تنخرط النقابات في تحركات أكثر أهمية في سياق هذه العملية التورية، بل وحتى تغييرات مهمة في المركزية النقابية التي تحيد فروعها المحلية أكثر فأكثر عن خط الأمانة الوطنية، مُطالِبَةً بِدَمَقْرَطَة منظمتها وعقد مؤتمر استثنائي. يعيد هذه النقابة التاريخية إلى العمال.

بدأت الحكومة الجزائرية مواجهة لهذا الضغط الشعبي والنقابي، في تقديم بعض التنازلات حول مسألة الاعتراف بالنقابات المستقلة. حيث أكد بيان للحكومة أن هذه الأخيرة مستعدة لـ " معاينة الملفات المقدمة لدى وزارة العمل والمتعلقة بتراخيص النقابات ". لذلك من المنتظر مستقبلاً أن يُعْتَرَفَ رسمياً بكونفدرالية النقابات الجزائرية (CSA)، ليبقى تطوّر الحقل النقابي مرهوناً بالتطور السياسي العام على المستوى الوطني، التطور الذي يبقى دوره مفتوحاً على كل السيناريوهات.

ملحق : المنظمات النقابية المرخصة من طرف وزارة العمل

تذكر الوزارة بأن القانون رقم 90-14 لـ 2 جوان 1990م، المعدل والمكمل، الموافق لأشكال ممارسة الحق النقابي قد عرّف ظروف وعملية تشكيل منظمات نقابية وكذا الشروط اللازمة لتمثيليتها داخل الجهات صاحبة العمل وعلى المستوى الوطني.

قائمة شاملة لـ 66 منظمة نقابية عمالية مسجلة في نهاية شهر فيفري 2018م بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المطابق لقانون رقم 90-14، والمرفق كملحق للبيان.

الرقم	الاسم	اختصار الاسم	رقم وصل التسجيل	يوم التسليم
01	Union générale des travailleurs Algériens الاتحاد العام للعمال الجزائريين	UGTA	المادة 11 من قانون رقم 90-14 ²	02/06/1990
02	Syndicat national autonome des personnels de l'administration Publique النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية	SNAPAP	01	09/09/1990
03	Syndicat national des inspecteurs du travail النقابة الوطنية لفتشي العمل	SNAIT		
04	Union nationale des personnels de l'éducation et de la formation الاتحاد الوطني لمستخدمي التربية والتكوين	UNPEF	47	07/01/1992
05	Syndicat autonome des Travailleurs de l'éducation et de la formation النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين	SATEF	25	02/01/1991
06	Syndicat national des travailleurs de l'éducation النقابة الوطنية لعمال التربية	SNTE	76	15/04/2000
07	Conseil national autonome des professeurs de l'enseignement secondaire et technique المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني	CNAPESTE	89	10/07/2007
08	Syndicat national autonome des professeurs de l'enseignement secondaire et technique النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني	SNAPEST	90	14/07/2007
09	Conseil des enseignants des lycées algériens مجلس أساتذة الثانويات الجزائرية	CLA/CELA	97	02/01/2013
10	Syndicat national des corps communs des professionnels de l'éducation nationale النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة للتربية والعمال المهنيين للتربية الوطنية	SNCCOPEN	96	02/01/2013
11	Syndicat national autonome des professeurs de l'enseignement primaire النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الابتدائي	SNAPEP	99	24/10/2013
12	Syndicat des travailleurs de l'éducation de l'enseignement et de la formation نقابة عمال التربية والتعليم والتكوين	STEEF	15	29/10/1990

يوم التسليم	رقم وصل التسجيل	اختصار الاسم	الاسم	الرقم
04/12/1991	45	SNPIE	Syndicat national des personnels de l'intendance de l'éducation النقابة الوطنية لمستخدمي إدارة التربية	13
29/01/1991	27	SNAOSP	Syndicat national autonome de l'orientation scolaire et professionnelle النقابة الوطنية المستقلة للتوجيه المدرسي والمهني	14
12/11/1991	42	SAFI	Syndicat autonome des fonctionnaires des impôts النقابة المستقلة لموظفي الضرائب	15
20/03/1996	68	SNMCC	Syndicat national des magistrats de la Cour des Comptes النقابة الوطنية لقضاة محكمة المحاسبات	16
15/05/1991	37	SNPSP	Syndicat national des praticiens de la santé publique النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية	17
11/10/1993	61	SNCDSP	Syndicat national des chirurgiens-dentistes de santé publique النقابة الوطنية لجراحي الأسنان في الصحة العمومية	18
24/06/1996	69	SNPEPM	Syndicat national des professeurs d'enseignement paramédical النقابة الوطنية لأساتذة التعليم شبه الطبي	19
27/10/2001	79	SNMG SP	Syndicat national des médecins généralistes de santé publique النقابة الوطنية للأطباء العامين في الصحة العمومية	20
14/09/2004	87	SNAPSY	Syndicat national algérien des psychologues النقابة الوطنية الجزائرية للأطباء النفسانيين	21
14/09/2004	88	SAP	Syndicat algérien des paramédicaux النقابة الجزائرية لشبه الطبي	22
11/10/1993	63	SNPSSP	Syndicat national des praticiens spécialistes de la santé publique النقابة الوطنية للأطباء الاختصاصيين في الصحة العمومية	23
14/10/2000	77	SGS	Syndicat des gestionnaires de la santé نقابة مسيري الصحة	24
05/02/1991	32	SAGESP	Syndicat autonome des gestionnaires des établissements de santé publique النقابة المستقلة لمسيري مؤسسات الصحة العمومية	25
11/11/1991	43	SNGS	Syndicat national des gestionnaires de la santé النقابة الوطنية لمسيري الصحة	26
04/02/1990	30	COSYFOP	Confédération syndicale des forces productives الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة	27

الرقم	الإسم	اختصار الاسم	رقم وصل التسجيل	يوم التسليم
28	Syndicat national des travailleurs de la santé النقابة الوطنية لعمال الصحة	SNTS	14	29/10/1990
29	Syndicat des pilotes de lignes algériens نقابة طياري الخطوط الجزائرية	SPLA	23	22/12/1990
30	Syndicat national des personnels de la circulation aérienne النقابة الوطنية لمستخدمي الطيران الجوي	SNPCA	41	27/07/1991
31	Syndicat national des techniciens de la maintenance avions النقابة الوطنية لتقنيي صيانة الطائرات	SNTMA	48	09/03/1992
32	Syndicat national des électroniciens et des électrotechniciens de la sécurité aérienne النقابة الوطنية لتقنيي الأمن الجوي	SNESA	65	10/11/1993
33	Syndicat national du personnel navigant commercial algérien النقابة الوطنية لعمال الملاحة التجارية الجزائرية	SNPNCA	57	24/07/1993
34	Syndicat national des transports algériens النقابة الوطنية للنقل الجزائري	SNTA	67	23/12/1995
35	Syndicat national du secteur des transports ferroviaires النقابة الوطنية لقطاع سكك الحديد	SNSTF	28	04/02/1991
36	Syndicat national du personnel au sol d'Air Algérie النقابة الوطنية لعمال الأرض للجوية الجزائرية	SNPS Air Algérie	74	15/04/2000
37	Syndicat national des Officiers de la Marine marchande النقابة الوطنية لضباط البحرية التجارية	SNOMMAR	80	03/03/2003
38	Groupement syndical des architectes التجمع النقابي للمهندسين المعماريين	GSA	51	11/04/1992
39	Syndicat autonome des personnels des Affaires Etrangères النقابة المستقلة لمستخدمي الشؤون الخارجية	SAPAE	08	02/10/1990
40	Conseil national des enseignants du supérieur المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي	CNES	47	07/01/1992
41	Syndicat national des travailleurs de la formation professionnelle النقابة الوطنية لعمال التكوين المهني	SNTFP	94	21/05/2012
42	Syndicat autonome du Patrimoine archéologique historique et muséal النقابة المستقلة للتراث الأركيولوجي التاريخي والمتحفي	SAPAHM	35	06/04/1991

الرقم	الاسم	اختصار الاسم	رقم وصل التسجيل	يوم التسليم
43	Syndicat des journalistes de la télévision نقابة صحفيي التلفزيون	SJT	22	21/11/1990
44	Syndicat national autonome des journalistes et assimilés de l'APS النقابة الوطنية المستقلة لصحفيي ومنتسبي الوكالة الجزائرية للأنباء	SNAJAAPS	50	21/03/1992
45	Syndicat national des journalistes algériens النقابة الوطنية للصحافيين الجزائريين	SNJA	71	02/03/1999
46	Organisation nationale des journalistes sportifs algériens المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين	ONJSA	92	15/09/2009
47	Syndicat national autonome des postiers النقابة الوطنية المستقلة لعمال البريد	SNA	22	21/11/1990
48	Syndicat national du secteur des industries النقابة الوطنية لقطاع الصناعات	SNSI	13	17/11/1990
49	Syndicat national du secteur ammoniac/engrais النقابة الوطنية لقطاع الأمونياك والجير	SNSA	29	04/02/1991
50	Syndicat des travailleurs du textile نقابة عمال النسيج	STT	31	08/01/1991
51	Syndicat national des travailleurs de l'électricité et du gaz (syndicat dissous volontairement) النقابة الوطنية لعمال الكهرباء والغاز (حلت النقابة نفسها)	SNATEGS	101	30/12/2013
52	Syndicat national du secteur de la commercialisation et de la distribution des produits pétroliers النقابة الوطنية لقطاع بيع وتوزيع المواد البترولية	SNSCDPP	34	27/03/1991
53	Syndicat autonome des travailleurs de KANAGHAZ النقابة المستقلة لعمال كاناغاز	SAT/KAN-AGHAZ	36	21/04/1991
54	Syndicat national de l'ingénierie النقابة الوطنية للهندسة	SNI	60	24/07/1993
55	Syndicat autonome des travailleurs du pétrole النقابة المستقلة لعمال البترول	SATP	12	17/11/1990
56	Syndicat national des magistrats النقابة الوطنية للقضاة	SNM	11	27/10/1990
57	Syndicat national : Union des magistrats algériens النقابة الوطنية : اتحاد القضاة الجزائريين	UMA	33	19/12/1991
58	Syndicat national des greffiers النقابة الوطنية لكتاب المحكمة	SNG	19	07/11/1990

الرقم	الاسم	اختصار الاسم	رقم وصل التسجيل	يوم التسليم
59	Syndicat national des vétérinaires fonctionnaires de l'administration publique النقابة الوطنية للبيطرة موظفي الإدارة العمومية	SNVFAP	86	09/05/2004
60	Syndicat national de l'Office algérien interprofessionnel des céréales النقابة الوطنية للديوان الوطني لمهن الحبوب	SNOAIC	24	22/12/1990
61	Syndicat national des cadres de la Mutualité agricole النقابة الوطنية لإطارات التعاونية الفلاحية	SNCMS	58	10/10/1993
62	Syndicat national des travailleurs de la Protection civile النقابة الوطنية لعمال الحماية المدنية	NTPC	09	03/10/1990
63	Conseil national autonome des Imams et des fonctionnaires du secteur des affaires religieuses et des Wakfs المجلس الوطني المستقل للأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف	CNAIFSARW	102	31/12/2013
64	Syndicat national des enseignants chercheurs hospitalo-universitaires النقابة الوطنية لأساتذة وباحثي المستشفيات الجامعية	SNECHU	93	16/10/2011
65	Syndicat national des gestionnaires salariés des entreprises publiques locales النقابة الوطنية لمسيرتي أجور المؤسسات العمومية المحلية	SNAGEPL	66	05/01/1994
66	Syndicat national des travailleurs de l'énergie النقابة الوطنية لعمال الطاقة	SNT Energie	75	15/04/2000

- ONS, Office National des Statistiques** (2017, 2018) : Statistiques Sociales, emploi et chômage, Alger, www.ons.dz
- République Algérienne Démocratique et Populaire** (1990) : Loi 90/14, du 02 juin 1990, relative aux modalités d'exercice du droit syndical, dans : *Journal Officiel*, N°23.
- République Algérienne Démocratique et Populaire** (2010) : Instruction N° 28 du 01/07/2010, fonctionnement du compte d'affectation spéciale N°302-134 intitulé « Fonds de gestion des opérations d'investissements publics inscrites au titre du programme de consolidation de la croissance économique 2010-2014. », http://www.mf-dgc.gov.dz/fr/fichier/reglementation/reglementation_fr_119.pdf
- صالي محمد، عبد الكريم فضيل** (2014) : النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، جامعة وهران.
- Simon, Jacques** (2004) : L'USTA, une expérience syndicale en pleine guerre d'Algérie, dans : *Révolution Proletarienne*, N°745, Paris.
- Taleb, Abderrahim** (1982) : Les rapports Parti- Syndicat en Algérie à travers l'application de l'article 120 des statuts du FLN, dans : *Annuaire de l'Afrique du Nord* (CNRS), Paris.
- Tani, Yamna Achour** (2013) : Analyse de la politique économique algérienne : Economie et finances (thèse de doctorat), Université Panthéon-Sorbonne-Paris I.
- UGTA, Union Générale des Travailleurs Algériens, Secrétariat National** (1966) : Rapport présenté à la Commission exécutive nationale, le 21/05/1966, dans : *Annuaire de l'Afrique du Nord* (CNRS), Paris.
- Weiss, François** (1970) : Doctrine et action syndicale en Algérie, Editions Cujas, Paris.
- زبيري حسين** (2013) : النقابات المستقلة في الجزائر : قراءة في النشاط النقابي للنخب النقابية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر.
- Zobiri, Hocine** (2015): State, Sovereignty, and Labor Movements in Algeria: Autonomous Unions Take Action, dans : *Arab Studies Journal*, Vol. XXIII, N°1.
- زبيري حسين، نادين عبد الله** (2015) : تحديات الحركة النقابية الجديدة أو المستقلة، مجلة الديمقراطية، العدد 59، القاهرة، مصر.
- Adel, Abderrezak** (2006) : Le mouvement syndical en Algérie et la dynamique des syndicats autonomes, Université d'été du CNAPEST, 24/07, Constantine.
- Adel, Abderezak** (2015) : Le processus d'autonomisation syndicale et ses limites à travers l'expérience du CNES 1996-2006, dans : La cartographie syndicale algérienne. Après un quart de siècle de pluralisme. Actes du colloque en hommage à Abdelhamid Benzine (éd. Nacer Djabi), Alger.
- Ait Hatrit, Said** (2013) : À Cevital la grève a laissé des traces, dans : *Jeune Afrique*, 27/11/2013.
- عكاش فضيلة** (2010) : الحوار الاجتماعي في الجزائر : دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التتموية (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر.
- Beldjena, Rabah** (2007) : Le CLA devient un syndicat national, dans : *El Watan*, 06/01/2007, www.djazairiess.com/fr/elwatan/57761
- بوزغينة عيسى** (1994) : مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 78-1990، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع)، جامعة الجزائر.
- Cherbal, Farid** (2004) : Analyse du mouvement syndical autonome en Algérie, dans : *El Watan*, 01/12/2004.
- Chikhi, Said** (1997) : Question ouvrière et populisme d'Etat en Algérie indépendante, dans : *Populisme du tiers-monde* (éd. René Galissot), L'Harmattan, Paris.
- Chikhi, Said** (1986) : Grèves et société en Algérie : 1969-1985, dans : Les cahiers du CREAD, N°6, Alger.
- CNLS, Comité National des Libertés Syndicales** (2005) : Algérie : Libertés Syndicales Confisquées, Rapport Préliminaire du C.N.L.S sur les Libertés Syndicales en Algérie, N°1.
- Favret, Jeanne** (1964) : Le syndicat, les travailleurs et le pouvoir en Algérie, dans : *Annuaire de l'Afrique du Nord* (CNRS), Paris.
- ناصر جابي** (1994) : مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية الجزائرية : حالة قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مجلة نقد، العدد 6، الجزائر.
- ناصر جابي** (2002) : الجزائر : من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر.
- Djabi, Nacer** (2005) : « L'Algérien moyen n'adhère pas aux réformes », entretien réalisé par Hafida Ameyar, dans : *Liberté*, 9 janvier 2005, <https://algeria-watch.org/?p=12972>
- Djabi, Nacer / Kaidi, Lakhdar** (2005) : Une histoire du syndicalisme algérien, entretiens, Éditions Chihab, Alger.
- Djabi, Nacer** (2009) : Le sociologue Nasser Djabi s'exprime sur les syndicats autonomes, entretien réalisé par Hafida Ameyar, dans : *Liberté*, 10 juin 2009, <https://algeria-watch.org/?p=46503>
- ناصر جابي** (2014) : النقابات و المسألة الاجتماعية. الحالة الجزائرية. السفير 03/19.
- Djabi, Nacer** (2015) : Le Mouvement syndical algérien : l'après pluralisme, dans : La cartographie syndicale algérienne. Après un quart de siècle de pluralisme, Actes du colloque en hommage à Abdelhamid Benzine, Alger.
- El Kenz, Ali** (1993) : Algérie, les deux paradigmes, dans : *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée* N°68/69, Paris.
- FIDH, Fédération internationale pour les droits humains** (2004) : Rapport, Comité justice pour l'Algérie, les violations des libertés syndicales, Dossier N°8.

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني 1	10
تطور عدد العمال حسب قطاع النشاط بين 2006-2017	
رسم بياني 2	11
توزيع مناصب الشغل حسب القطاع (عام أو خاص)	
رسم بياني 3	12
نسبة النشاط بين 2000-2018	
رسم بياني 4	12
نسبة البطالة من 2000-2018	
رسم بياني 5	16
نسبة الإضرابات حسب قطاع النشاط من 1969-2002	
رسم بياني 6	16
نسبة الإضراب حسب قطاع النشاط 2004-2010	
رسم بياني 7	17
النسبة المئوية للإضراب 2010-2005	
رسم بياني 8	17
نسبة الإضرابات في الشهر: مقارنة بين 1998 والفترة 2010-2005	
رسم بياني 9	18
نسبة أيام الإضرابات في الفترة 2005-2010	

عن الكتاب

طباعة

مؤسسة فريدريش إيبيرت | مكتب الجزائر مؤسّسة
شارع كريم بلقاسم | تيلمي | 16000 | الجزائر 175

<https://www.fes-algeria.org>

طلب الإصدار:

info@fes-algeria.org

يحظر الاستخدام التجاري لإصدارات مؤسسة فريدريش إيبيرت دون
الحصول على إذن كتابي من المؤسسة.

بر. ناصر جابي بروفيسور في علم الاجتماع. هو مدير مؤسس للمعهد
الجزائري للدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية، عضو مؤسس
للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت، وكذا عضو في المجلس العلمي
لمجلس التنمية والبحث في العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA)
بديكار. للبروفيسور جابي عدد من المؤلفات عن الحركات المجتمعية والثقافية.

د. فضيلة عكاش أستاذة محاضرة في العلوم السياسية بجامعة تيزي
وزو ورئيسة وحدة بحث " الدولة والسؤال الاجتماعي، في مخبر الدراسة
والتحليل للسياسات العمومية في الجزائر " التابع لجامعة الجزائر 3.
الدكتورة عكاش هي مؤلفة رسالة دكتوراه في طور النشر عنوانها " الحوار
المجتمعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في تشكيل سياسة التنمية "
وعدد من المقالات حول الدولة الريفية وسياسات التوزيع في الجزائر.

بر. حسين زبييري بروفيسور في علم الاجتماع وباحث في جامعة عاشور
زيان بالجلفة. هو مختص في العمل النقابي، كتب عددا من المقالات في
مجلات مختصة في الجزائر وخارجها.

سمير لرابي صحافي في الجزائر ودكتور في علم اجتماع المنظمات
والعمل. هو باحث شاب مختص في الحركات المجتمعية في الجزائر. نشر
السيد لرابي عددا من المقالات حول الحركات المجتمعية في الجزائر والخارج.

ترجمة من الفرنسية : صلاح باديس

النقابات في الجزائر

التاريخ، الحالة الراهنة والسيناريوهات



إ. ع. ج. يتواجد اليوم في حالة من الضعف التام تقريبا. على الرغم من قوته وإمكاناته الكبيرة، لا يزال إ. ع. ج. رهينة لبيروقراطيته النقابية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالح القوة السياسية-الاقتصادية على الصعيدين المحلي والمركزي. سيعتمد تطور النقابات المستقلة على إرادة الجهات الفاعلة في التغلب على الخلافات النقابية والصراعات القيادية، وكذلك المعاملة التي ستخصص لها السلطات العامة. يشير التطور الجاري إلى أن تحولات ستظهر على مستوى النقابات، سواء المستقلة، أو إ. ع. ج. وحتى على مستوى السلطات العامة.



منذ الاعتراف بالتعددية النقابية، ظهرت حوالي 60 منظمة نقابية مستقلة منذ عام 1990م، إلى جانب إ. ع. ج. تابع الأخير مهامه التقليدية المتمثلة في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعاملين في المناطق التي حافظت فيها الدولة على دورها في خلق فرص العمل، لكنها تواجه الآن تحديات جديدة يفرضها الإطار الدستوري الجديد، والمنافسة من النقابات المستقلة وكذلك الأزمة الاقتصادية والأمنية.



في وقت الاستعمار الاستيطاني، مُنح حق التنظيم للجزائريين بطريقة تمييزية إلى غاية تكريس أول تجربة للتعددية النقابية الجزائرية في فجر الثورة الوطنية. منذ الاستقلال، تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كاتحاد واحد ويقود نضالاته ومطالبه في وقت الأحادية الحزبية والتدخلية الاقتصادية وكذلك منذ التعددية السياسية و التحرير الاقتصادي النسبي.

لمزيد من المعلومات :

www.fes-algeria.org